

الملائكة المنورة



العدد الرابع والثلاثون / رجب - رمضان ١٤٣١ هـ . يوليو - سبتمبر ٢٠١٠ م

- الآثار الدينية والسياسية لغزوة الخندق . دراسة تاريخية تحليلية
- نسخ القرآن الكريم المخطوطة والموقوفة في مكتبة الشيخ عارف حكمت
- صرة الحرمين الشريفين
- مكتبة الحرم النبوي . لمحات من التاريخ والحاضر .

٣٤

مخطوطات القرآن الكريم



التوزيع المتوازن لمؤسسات التعليم العالي للبنات في منطقة الرياض كوسيلة للتنمية الإقليمية

د/نورة عبد الله العجلان
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

مقدمة

تشهد المملكة منذ ثمانية وثلاثين سنة تنمية اقتصادية شاملة، وتحسناً كبيراً في مستويات المعيشة، ونموً واسعاً في الخدمات وتوزيعها. وأسهمت خطط التنمية والمشروعات التنموية التي تم تنفيذها في مجالات التعليم والعمل والرعاية الصحية والاجتماعية والخدمات والمياه والكهرباء ووسائل النقل والاتصالات في تطور أساليب الحياة في جميع مناطق المملكة، وهو ما أحدث تنمية بشرية اقتصادية واجتماعية ساعدت على نمو القطاعات الاقتصادية، وزادت في اتجاهات التحضر، وهي ما أدت إلى ظهور مشكلة زيادة الهجرة الداخلية إلى المدن الرئيسية بسبب قوة جذب العواصم، وتؤكد خريطة قوة تجاذب المدن على أن ظاهرة التحضر بالمملكة تميزت باتجاهين رئيسيين:

• التزايد السريع في نمو المدن الرئيسية التي يزيد سكانها عن مائة ألف نسمة من ٢٠٪، ٣٥٪، ٤٢٪ من جملة السكان في عام ١٣٩٠، ١٣٩٥، ١٤٠٠هـ على التوالي؛ لقوة جذبها.

• التناقص الواضح في حجم المدن الصغيرة، فبعد أن كانت تشكل خمس سكان المملكة خلال خطة التنمية الخمسية الأولى ١٣٩٠هـ أصبحت

تشكل ١٢٪ فقط من جملة السكان في خطة التنمية الثانية، حيث إن قوة جذب المراكز الرئيسية أقوى من قوة جذبها.

ويؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥م هذه الظاهرة، حيث يقدر نسبة التحضر في المملكة عام ٢٠٠٣م ١٢:٨٨، سكان المدن للريف، وهي كالدول النامية ينمو فيها سكان الحضر بمعدل زيادة مرتفع بلغ ٣-٥ سنوياً وهو وضع غير صحي، وله خطورته ومخاطره على كل من مدن العواصم ومدن الظهير الجغرافي لها، ويشكل مشكلة في الاستقرار الوظيفي للمعلمين والمعلمات، والعجز في نمو خدمات المدن (مثل الطرق في العواصم التي لا يتوازي نموها مع تنامي عدد السكان في المدن)، والتفريغ الريفي، وهو ما دعا المملكة العربية السعودية إلى التخطيط الجاد من أجل تحقيق تنمية شاملة متوازنة بين مناطق المملكة؛ لتقليل التباينات في مستويات التنمية بين المناطق، والحد من الهجرة السكانية غير المتوازنة من منطقة لأخرى وداخل المنطقة الواحدة، وتشجيع الاستقرار في الظهير الجغرافي، وتخفيف الضغط التتموي والسكاني في المناطق والعواصم الرئيسية مثل الرياض ومكة ومثلث الشرقية بتخفيف جاذبية تلك المدن، والتي استحوذت على ثلث سكان المملكة (٥.٦٤٪ من السكان عام ١٤٢٥هـ)^(١)، وتتجلى المشكلة في منطقة الرياض حيث تستحوذ مدينتان فيها على ٨٢٪ من جملة سكانها هما: (الرياض ٧٦٪، والخرج ٦٪)^(٢)، وهو ما تطلب وقفة جادة لوقف نزيف السكان للمدن الرئيسية، وتعدّ تنمية البنية التحتية في الأقاليم أحد وسائل تحسين الحياة، وإيجاد فرص للعمل والاستقرار، والحد من قوة

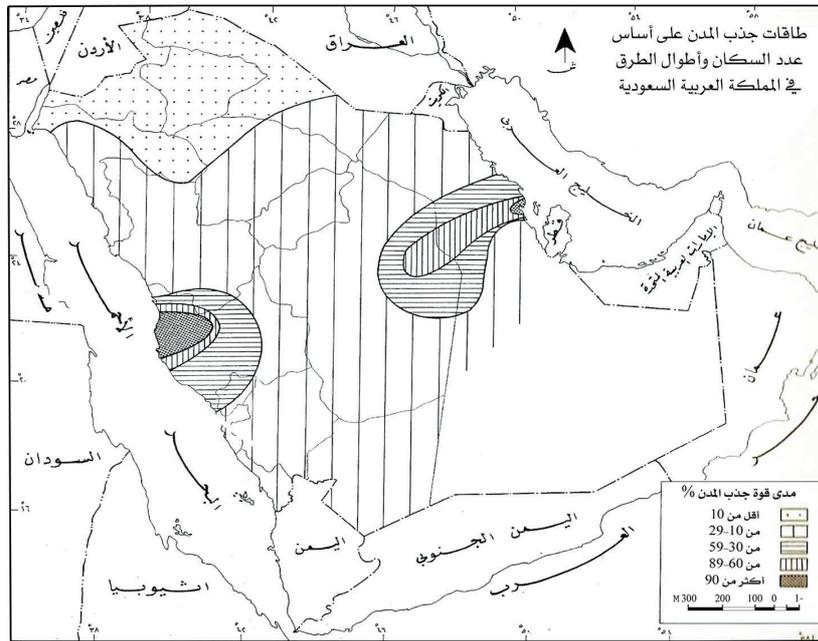
(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثامنة، الفصل العاشر.

(٢) خطة التنمية الثامنة.

جاذبية العواصم التي تظهر في الشكل (١)، وبالرغم من الجهود التي بذلت لمواجهة تحديات التنمية المتوازنة بين المناطق، في مجال توفير مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من تجهيزات أساسية، وخدمات حيوية مختلفة في جميع المناطق، إلا أن درجات التباين بينها لا تزال تشكل تحديات ينبغي التعامل معها ومعالجتها، وهو ما سعت له المملكة خلال خطة التنمية الثامنة، وللجغرافيين دور في وضع الأسس التي تساهم في اختيار الموقع المناسب للتنمية وتقييمه.

شكل (١)

طاقات جذب المدن السعودية على أساس عدد السكان وأطوال الطرق في المملكة العربية السعودية منذ عام ١٤١٠هـ.



المصدر من إعداد الباحثة ١٤١٠هـ

الخلفية النظرية:

شغف الفكر العلمي سواء في مجال التخطيط والإدارة أو الجغرافيا بتنظير اختيار الموقع الأنسب للأنشطة، وانطلقت منها برامج التخطيط العمراني (التخطيط الحضري والإقليمي، تخطيط المدن والتخطيط الإقليمي ٠٠٠)، وتطرق نظريات كثيرة لهذا الموضوع، ولعل أقدمها وأشهرها نظرية Von Thunon، والتي تضمنت نموذج المشهور الذي لخص فيه تجربته في كتابه الذي نشر عام ١٨٢٦م بعنوان الدولة المنعزلة **Der Isoliert Stadt**^(١)، وهي تقوم أساساً بالتأكيد على أهمية التكلفة الإنتاجية، أو ما يسمى التكلفة المادية التي تتأثر بسعر تكلفة النقل، والتي تؤثر بالتالي على قيمة السلعة في السوق أو ما يسمى الربحية، لكن الدراسات التي جاءت بعد ذلك أثبتت أن هناك تكاليف اجتماعية تؤثر في التخطيط لاختيار المواقع، ولو حاولنا تطبيق هذا المضمون لوجدنا قوة جذب العواصم للأنشطة الاقتصادية هو ما دفع الأفراد ورجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال إلى تفضيل مراكز التجمعات السكانية الكبيرة، وإنشاء مقرات الشركات في تلك المراكز؛ للاستفادة من اقتصاديات الحجم Economies of Scale، وتحقيق أقصى ربحية، وذلك باختيار مواقع قريبة من مواقع صنع القرار، والجهات ذات الاهتمام برجال الأعمال، وكبار العملاء، خصوصاً في زمن أصبح فيه التنافس شديداً لتقليل تكاليف الإنتاج، والاستفادة من الوفورات الخارجية، مثل: كثافة النقل وتنوعها، وتوفير البنى التحتية من المساكن والمؤسسات التعليمية والمهنية عالية المستوى، وإمكانية الاستفادة من مؤسسات الرعاية الصحية

(١) <http://www.mlae.kookomagricole.com>

المتخصصة، وفرص التواجد بالقرب من أماكن التسوق والمؤسسات الخدمية المتنوعة، والقرب من المطارات وعقد النقل التي تتوفر في العواصم، وكلها عوامل تشجع على التنمية المركزية ونمو الخدمات فيها، لكنها في نفس الوقت تبرز الآثار السلبية لزيادة جاذبية مدن العواصم خصوصاً الازدحام، والضغط على الموارد والخدمات، وارتفاع أسعار العقارات، والتلوث، وتغير التركيبة الاجتماعية للمدن، وإيجاد بيئات مناسبة لنمو وانتشار أحياء الفقر نتيجة للهجرة التي تجعل المدن تنمو نمواً غير متوازن اجتماعياً، مما نتج عنه ظهور الأحياء الفقيرة وانتشار الفقر (سواء في العواصم أو مدن الظهير الجغرافي لها)، والتي أصبحت مناطق طرد، ليس لعدم مناسبتها، ولكن لقوة جذب مدن العواصم، وهذه هي أكبر التحديات التي تواجه الألفية القادمة سكانياً. وهو ما يحتاج إلى تخطيط وتنمية لمواجهته وتوجيه نمو المدن؛ لإحداث تنمية إقليمية متوازنة بين المناطق، وبتطبيق مضمون هذه النظرية يتبين قوة جاذبية العواصم مثل الرياض كعاصمة إدارية واقتصادية وعلمية وسياحية في المملكة للأنشطة الاقتصادية والخدمات والتجمعات السكانية، وهو ما يتطلب إحاطة بالأسس اللازمة لتخطيط مدروس لتنمية الظهير الجغرافي لها.

مشكلة الدراسة:

إن تحديد الموقع الجغرافي الأنسب لتوزيع الخدمات لتساهم في عملية التنمية الإقليمية يتطلب إحاطة شاملة بالأسس النظرية الجغرافية لاختيار الموقع، خصوصاً في هذه الفترة التي أصبحت التنمية الإقليمية وأحداث التنمية الشاملة والمستدامة هدفاً استراتيجياً للمملكة.

هدف الدراسة:

- رصد تجربة المملكة في التخطيط الحضري على المستوى الإقليمي

بتقويم نظريات ومفاهيم التخطيط العمراني، خاصة التخطيط الإقليمي؛ لتحديد المواقع الجغرافية للأنشطة والخدمات. حيث إن اختيار المواقع الجغرافية للخدمات نتاج ومحصلة عدد من الأسس الجغرافية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن إغفالها، بل هو محصلة لها جميعاً في معادلة خطية مرئية وغير مرئية، لا بد من أخذها في عين الاعتبار.

- تحليل توزيع مؤسسات التعليم العالي للفتاة كوسيلة من وسائل توزيع الخدمات؛ للمساهمة في التنمية الحضرية في منطقة الرياض.

أهمية الدراسة:

يشير تقرير الأمم المتحدة عن حالة السكان عام ٢٠٠٧م إلى أن مشكلة التحضر واندفاع السكان إلى النزوح إلى المناطق الحضرية، حيث يتوقع أن يعيش ٣.٣ بليون شخص في المناطق الحضرية، وتكمن الخطورة في أنهم سيكونون أناساً فقراء. ولذا تسعى كثير من الدول اليوم إلى تحقيق تنمية إقليمية شاملة للحد من هذا التفريغ للسكان، وتلجأ إلى التخطيط الإقليمي الاقتصادي مثل ما حصل في إيطاليا في الستينات، حيث وضعت خطة لتنمية الجنوب، وغالباً ما يقصد بها Area Development Programmers وهذه الدراسة تركز على أسس توزيع الخدمات الشخصية والاجتماعية التي تساهم في صنع الأفراد لتنمية منطقة الرياض؛ للمساهمة في الحد من الهجرة الداخلية، حيث إن نشر مؤسسات التعليم العالي هي وسيلة من أهم وسائل تحسين الحياة في المناطق الريفية، لتشجيع الاستقرار، بتوفير الخدمات التعليمية، وتهيئة فرص للعمل. ويلقى توزيع الخدمات التعليمية خصوصاً التعليم العالي مشكلة اختيار الموقع الأنسب مادياً واجتماعياً، مثله في ذلك مثل اختيار مواقع المطارات. وتتلخص أهمية الدراسة في كون دراسة توزيع الخدمات في الجغرافيا لا تقوم في فراغ بل

تقوم حيث العمران والمدن والسكان، وهي ترتبط بقضايا التخطيط الحضري والتنمية الإقليمية، إن تحديد الموقع الجغرافي الأنسب لتوزيع الخدمات سواء:

- الخدمات الاستهلاكية: خدمات التجزئة، أو الخدمات الشخصية سواء الصحية أو التعليمية.
- خدمات العمل (الخدمات الإنتاجية).
- الخدمات العامة Public Services.

أمر حيوي بالغ الأهمية في التخطيط الحضري والتنمية الإقليمية، خصوصاً اختيار مواقع المطارات، ومؤسسات التعليم العالي، والمقرات الرئيسية للبنوك، والمناطق الصناعية، والمستشفيات المركزية، وغيرها من الخدمات، التي تخدم مساحة جغرافية كبيرة لتساهم في عملية التنمية الإقليمية، وهو ما يتطلب إحاطة شاملة بالأسس النظرية لاختيار الموقع خصوصاً في هذه الفترة التي أصبحت التنمية الإقليمية وإحداث التنمية الشاملة هدفاً استراتيجياً للمملكة العربية السعودية، وهذه الدراسة سوف تركز على منطقة الرياض ونشر مؤسسات التعليم العالي كوسيلة من وسائل تحسين الحياة في المناطق؛ لتشجيع الاستقرار وتوفير الخدمات التعليمية وفرص العمل، خصوصاً بعد صدور نظام المناطق، وتتلخص أهمية الدراسة في:

١. الأهمية النظرية: وهذه مساهمة في مجال اختيار الموقع الجغرافي لتوزيع الخدمات.
٢. الأهمية العلمية: نتمنى أن تساهم هذه الدراسة في مساعدة المخططين بتبيان الأسس الجغرافية التي تساعدهم في اختيار الموقع الأنسب.

الدراسات السابقة:

شغلت قضية التنمية والتحضر والتخطيط العمراني (التخطيط الحضري والإقليمي، تخطيط المدن والتخطيط الإقليمي (٠٠٠)، حيزاً من اهتمام الجهات المسؤولة والباحثين في المملكة؛ لارتباطها بقضية التنمية، وكان توزيع الخدمات جزءاً منها، سواء في الوزارات أو الجامعات ومراكز الأبحاث، فبدأت الجهات المختصة بالتخطيط ممثلة في وزارة الشؤون البلدية والقروية في إعداد الدراسات والمشروعات اللازمة لإدارة التنمية العمرانية، مثل استراتيجية التنمية العمرانية الوطنية، والمخططات الشاملة، ودراسات "تحديد النطاق العمراني" التي تمت على مائة مدينة، وصدر بها قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٥ في ١٨/٩/١٤٠٩هـ، وقد تضمن هذا القرار الموافقة على تحديد النطاق العمراني وفق بنوده وفقراته، ومن بينها البند الخامس: "تقوم كافة الجهات الحكومية والمؤسسات العامة وسائر القطاعات الأخرى بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية؛ لوضع البرامج التنفيذية اللازمة للتنمية في إطار مراحل النطاق العمراني وفق الاحتياجات الفعلية للمدن".

وجاءت معظم الأبحاث والدراسات كالتالي:

- أبحاث مقدمة لنيل درجة علمية، (مثل دراسة العريشي: علي بن محمد شينان، نحو استراتيجية تنموية، دور المدن الصغيرة في التخطيط والتنمية الإقليمية والحضرية في منطقة جازان، رسالة دكتوراة ١٩٩٠م).
- دراسات مقدمة للندوات والمؤتمرات العلمية، والتي عقدت لمناقشة قضايا التنمية، مثل:

○ ندوة المدن السعودية: انتشارها وتركيبها الداخلي ١٩٨٣م طرح خلالها الحماد، محمد عبد الله بحثاً عن نمو المدن السعودية بين النظرية

والتطبيق، وتطرق إلى سياسة الحكومة السعودية في مجال التنمية، وأثر هذه السياسة على المدن القديمة والحديثة على حد سواء.

○ المؤتمر الثاني للبلديات والمجتمعات القروية، والذي أقامته وزارة البلديات والشؤون القروية، ١٩٨٦م. حيث قدم العنقري، إبراهيم حمود، والهدلول صالح علي، بحثاً عن التخطيط ودوره في التنمية الوطنية الشاملة.

○ وعقدت كلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية ١٩٨٧م بالرياض ندوة عن استراتيجية وبرامج التنمية الإقليمية والريفية في المملكة العربية السعودية، قدم فيها فدعق، طارق علي، بحثاً عن تحديات مراكز النمو في المملكة العربية السعودية.

● وقدمت الندوات الجغرافية في لقاءاتها المختلفة عدداً من الأبحاث مثل: الندوة الجغرافية الرابعة والخامسة ١٩٩٤م، والسادسة ١٩٩٩م، والتاسعة بالرياض (الجغرافيا والتطبيقات الحديثة)، وقد تطرقت الأبحاث المقدمة فيها إلى دور التقنيات في معالجة قضايا التنمية، ومثل: الملتقى الوطني الثاني لنظم المعلومات الجغرافية بالمملكة العربية السعودية ٢٠٠٧م، حيث طرحت بعض الأبحاث حول تطبيقات التقنيات الحديثة كتطبيق نظم المعلومات في العمران الحضري.

● مشاركة الباحثين السعوديين في المؤتمرات العربية (وإن كانت مشاركاتهم محدودة)، مثل المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية المنعقد في دبي ١٩٩٤م.

● أبحاث ودراسات مقدمة إلى إمارات المناطق مثل: دراسة العريشي، تطوير وتنمية القرى والهجر في المملكة العربية السعودية - بحث مقدم لمقام إمارة منطقة جازان ١٤٢٤هـ.

● الدراسات التي ناقشت البعد الجغرافي للتنمية الإقليمية مثل: دراسة

مشخص، محمد عبد الحميد، دور خطط التنمية في معالجة قضايا التوازن الإقليمي في المملكة العربية السعودية، دراسة تقييمية لتجربة التنمية الإقليمية مابين عامي ١٣٩٠ - ١٤١٥هـ. وفي مؤتمر العمل البلدي الأول - ٢٠٠٦م طرح د. حبيب بن مهدي محمد الشويخات ورقة عمل عن - التخطيط الحضري والمجالس البلدية: نحو مدن مستدام، تحدث فيها عن الأسس العلمية التي تبني عليها برامج التخطيط العمراني، وتم التركيز على هدف هذه البرامج انطلاقاً من تنمية التخطيط؛ نتيجة للتغيير المستمر التي تتعرض له المناطق الحضرية والريفية. ومن ثم استعرضت الورقة المناهج العلمية التي تشتمل عليها معظم برامج التخطيط العمراني من نظريات وأساليب. الاهتمام بالتنمية الإقليمية على مستوى الدولة؛ لتحقيق تنمية شاملة ومشاركة.

• وتعد دراسة الخالدي عبد الله بن سعد، النظرة الجغرافية في تخطيط المدينة الصحراوية ٢٠٠٥م - ضمن سلسلة بحوث جغرافية ٦٩ - أقرب الدراسات الجغرافية لموضوع البحث، وإن كانت في تخطيط المدن بشكل عام؛ وذلك لأنها توضح الأسس الجغرافية أو ما سماها الباحث: النظرة الجغرافية الشاملة.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لرصد الواقع وفق (النموذج المحدد للمؤشرات المستخدمة في الدراسة) سواء النماذج الوصفية أو الخطية التي أمكن تطبيقها، واعتمدت الدراسة على أسلوب النظام الذي يقوم على معالجة الموضوع كتتظيم مكاني، فيدرس التركيب من حيث التفاعل والمرتبة (هيدراركيته) بين المواقع المختلفة، ووفقاً لهذا الأسلوب يشكل التسلسل الهرمي (الهيراركي) أساساً رئيسياً لمعظم التنظيمات المكانية، حيث إن خصائص المكان تتأثر مباشرة بحجم وطبيعة علاقتها

المتداخلة مع الأماكن الأخرى، إن هذه العلاقات هي التي تعكس التفاعل المكاني وتحدد درجته، ومن خلالها يمكن تحديد التخطيط المكاني المناسب. وقد واجهت الدراسة مشكلة نقص البيانات التفصيلية.

المؤشرات المستخدمة في الدراسة:

وقد استخدمت مؤشرات الوضع الإقليمي وهي:

- مؤشرات طبيعية كمساحة المحافظات وموقعها.
- مؤشرات سكانية، حجم السكان وتوزيعهم، ومعدلات النمو.
- مؤشرات اقتصادية كالخدمات.
- مؤشرات عمرانية امتداد الطرق.

وقد استخدمت المؤشرات السابقة لقياس:

- ١- قوة التجاذب بين المراكز العمرانية.
- ٢- القيمة المادية والاجتماعية التي تحدد مواقع الخدمات التعليمية

أسلوب الدراسة:

يعد توزيع الخدمات والأنشطة ومراكز الترفيه إحدى وسائل تحقيق

تنمية شاملة تشمل جميع المناطق، ويتطلب:

- ١- تحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتخطيط المكاني؛ لأن الاختيار يكون مبنياً على تكاليف مادية وتكاليف اجتماعية، فالتخطيط يأخذ في الاعتبار الموازنة مع المحافظة على البيئة القائمة من حيث الجغرافيا والطبوغرافيا والحياة البيئية والاجتماعية والسياسية.
- ٢- تحليل توزيع خدمات التعليم العالي للبنات كوسيلة للمساهمة في تحقيق الاستراتيجية العمرانية الوطنية في منطقة الرياض التي تهدف المملكة إلى تحقيقها.

منطقة الدراسة:

نظراً لوضوح مشكلة قوة استقطاب مدينة الرياض للمساحة الحضرية، حيث تحتل المركز الأول وتتفرد في منطقة الرياض بهذا الاستقطاب، خصوصاً توزيع السكان، حيث تضم ٥٤٥٥ ألفاً من سكان المملكة، تستحوذ مدينة الرياض على ٧٥٪ منهم (٤٠٨٧ ألف نسمة) يشكلون ٢٤.١٪ من سكان المملكة، في حين لا يشكل سكان الظهير سوى ٢٥٪ (١٣٦٨ ألف نسمة)؛ لذا كان اختيارها كنموذج تطبيقي في هذه الدراسة، علماً أنها ثاني منطقة بالنسبة للمساحة، حيث تبلغ مساحتها ٣٧٤ ألف كلم^٢ تشكل ١٧٪ من مساحة المملكة، ولا يفوقها إلا المنطقة الشرقية التي تشكل ٣/١ من مساحة المملكة، والتي أغلب مساحتها صحارى، في حين تتميز منطقة الرياض بتناثر المراكز العمرانية، وهي واحدة من المنطقة الإدارية التي تُقسّم لها المملكة وفقاً لنظام المناطق الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩٢ في ٢٧/٨/١٤١٢هـ، والمعدل بالأمر الملكي رقم أ/٢١ في ٣٠/٣/١٤١٤هـ الذي يقسم المملكة العربية السعودية إلى ثلاث عشرة منطقة إدارية. تقع فيها عاصمة المملكة وأكبر المدن السعودية، وتشمل المنطقة ٢٠ محافظة و٣٧ بلدية و٤٣ تجمعاً سكانياً، وأكثر من ٧٢٢ مركزاً عمرانياً.

نتائج الدراسة:

إن التخطيط الحضري والتنمية الإقليمية وتوزيع الخدمات لا يتم بمعزل عن بعضهما، بل إن توزيع الخدمات يرتبط بالتخطيط الإقليمي، حيث تتوزع الخدمات وفقاً للظروف الجغرافية، وعادة ما يكون هناك توازن بين أهداف التخطيط في إقليم ما وإمكانيات الإقليم، سواء الطبيعية أو البشرية، وهذا ما أشار له فريمان **Frieman** في كتابه: الجغرافيا والتخطيط،

(Planning has an inescapable geographical basis) ١٩٦٨, p. ١٣.

W. T. Friemaman, Geography and Planning Londo, , إذ يرى أن التخطيط لابد أن يكون له أساس جغرافي، ومن هنا فإن دراسة الموقع الأمثل Optimum location لتوزيع أي خدمة من الخدمات هي دراسة شاملة لكل البيئات والظروف والتفاعلات الداخلية والخارجية للمشروع؛ ليعطي في النهاية أكبر عائد بأقل التكاليف، مع التأكد من استمرار ربحية الموقع مادياً واجتماعياً، حيث إنه اختيار نهائي يتوقف عليه نجاح المشروع وفشله، وترتب عليه تكاليف مادية وأحياناً اجتماعية (وإن كانت تقنيات العصر حررت الارتباط بالموقع، حيث أصبح في الإمكان نقل المصانع والمنشآت من مكان إلى آخر)، إلا أن طبيعة العصر اليوم والتغيرات الفنية المتتالية نتيجة التقدم العلمي والابتكارات وتطور أساليب الحياة والنهضة العلمية فرضت إجراء دراسات دقيقة على أسس علمية لاختيار الموقع الأنسب، وإن لم يكن هناك إجماع على نظرية جامعة يمكن تعميمها.

وقد اهتم الاقتصاديون بالجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ومنها دراسة أكثر المواقع اقتصادية، كما أولت دراسات التخطيط العمراني، ورسم السياسات الحضرية تحديد أفضل المواقع لتوطن خدمة جديدة، واستخدمت برامج في الحاسب الآلي تعتمد على البرمجة الخطية؛ لتحديد أفضل المواقع وأجداها اقتصادياً، إلا أن نظرة الجغرافيين لا تعتمد على الجانب المادي الربح والخسارة، بل توازن بينه وبين الجانب الاجتماعي والأمني، وهو ما يحقق تنمية مستدامة للبيئة والمجتمع، ولذلك فالיום تعتمد إقامة المشاريع الخدمية الكبيرة وذات التكلفة العالية، والتي تمثل استثمارات كبيرة في مواقع يصعب تغييرها مستقبلاً على أساس من قاعدة معلومات وأنظمة تطبيقية، ونماذج حاسوبية ترتبط بنظامي المعلومات

الجغرافية GIS وGPS والأنظمة المساعدة لاتخاذ القرارات التخطيطية لأنسب المواقع، وهو عادة يكون مبنياً على أساس الكثافة السكانية والمسافات (التكاليف المادية)، على أن الجغرافيا تعتمد إلى جانب التكلفة المادية التكلفة الاجتماعية؛ لأنها تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة للمشروع. ولهذا فإن الجغرافيا ترى أن تحديد الموقع الأنسب للمشروع يتطلب تحليل تكاليف المشروع شكل (٢) ويشمل تحليل خصائص المشروع، ومتطلباته المختلفة، ودراسة الظروف الطبيعية والبشرية والاقتصادية والسياسية للإقليم؛ لفهم خصائصه وحصر إمكانياته، ومعرفة توزيع السكان وخصائصهم، مع الأخذ في الاعتبار المصالح البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بحيث يصبح الهدف الأساسي هو تحقيق تنمية مستدامة للموقع والمناطق المحيطة به. ولهذا فإن الإلمام بخصائص المكان الطبيعية والبشرية، ومعرفة مناطق تركيز السكان، والخصائص السكانية، ومحاور الهجرة ومصادرها واتجاهاتها أمر ضروري، وكذلك المسافات وطرق النقل، والحوافز الطبيعية، والظروف الاجتماعية، والمشاكل البيئية.

تدل المؤشرات الاقتصادية **التوزيع المتوازن لمؤسسات**
والاجتماعية على وجود تفاوت واضح **التعليم العالي للبنات**
بين المحافظات في منطقة الرياض، **في منطقة الرياض**
وعدم توازن جهود التنمية فيها، وهو

ما يتطلب اعتماد خطة للتنمية الإقليمية تسعى لمراعاة التوازن بين المناطق المختلفة، والحد من حالة عدم التوازن القائمة للنهوض بأوضاع المناطق الأقل نمواً. إن إحداث تطورات اجتماعية واقتصادية يتطلب توفير بنية تحتية قائمة على ربط الإقليم بوسائل النقل، واستثمار خصائص المكان بتوفير الأماكن الصناعية والمدارس والجامعات والأماكن الترفيهية والتجارية والخدمات

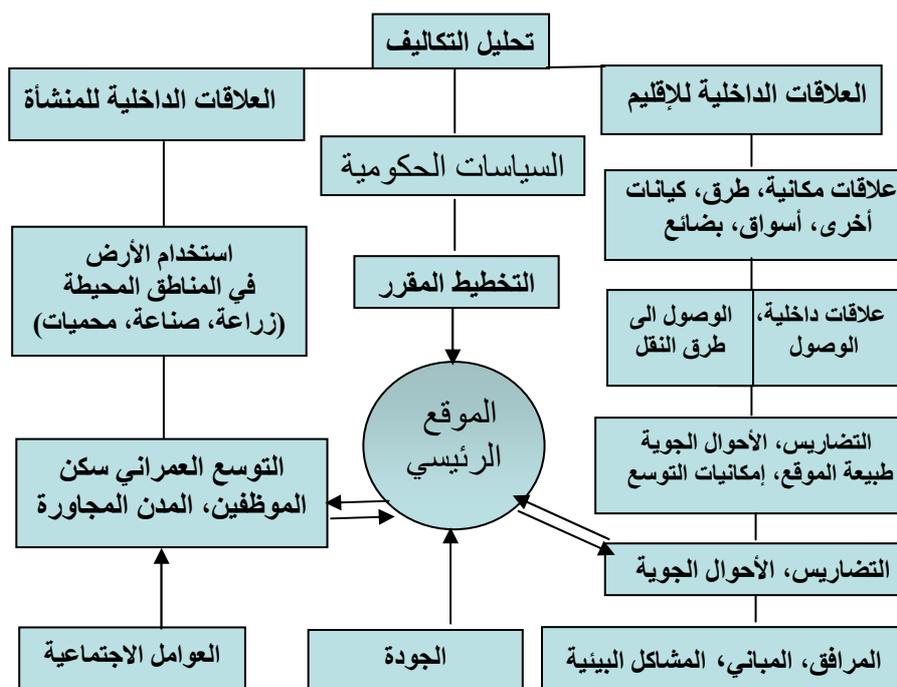
وغيرها، وفقاً لحاجة وإمكانية كل منطقة، كما أن تحديد مواقع هذه الأماكن يستدعي التخطيط المكاني؛ للمحافظة على البيئة القائمة من حيث الجغرافيا والتاريخ، حتى لا تتدثر حقبة من تاريخ الوطن باندثار الآثار التاريخية، وحتى لا تكون بعض الأماكن نائية عن الاستغلال، كما أن الدواعي الأمنية تتطلب ربط السكان بالمناطق وعدم تفريقها. فالتخطيط يأخذ في الاعتبار المحافظة على البيئة القائمة من حيث الجغرافيا والطوبوغرافيا والحياة البيئية، مع المحافظة على المقدرات البشرية التي أقامها الإنسان من مبانٍ ومزارع وطرق ومنشآت^(١). وقد احتل موضوع التخطيط للتوطن الصناعي واختيار المواقع الصناعية أهمية بالغة في سياسات التصنيع للدول، وشغل حيزاً من المؤلفات الجغرافية؛ ولذلك شملت الخطط الاستراتيجية للدول خططاً واضحة لتوزيع المناطق الصناعية، ووضعت أسساً لإنشائها، وفي المملكة العربية السعودية شمل نظام الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية في الفصل الرابع تحديد المدن الصناعية المحددة، ونصت المادة (١١، ١٢، ١٣) على أسس اختيار المدن الصناعية المحددة. ووضعت لذلك شروطاً ومتطلبات شملت شروطاً اقتصادية واجتماعية وبيئية وتمويلية. إن قرار تحديد موقع مشروع ما من القرارات الاستراتيجية الصعب الرجوع عنها، فهو قرار استثماري ذو تكلفة مباشرة وغير مباشرة مرتفعة، ومما لا شك فيه أن اختيار مواقع الخدمات خصوصاً الخدمات الشخصية والاجتماعية العامة تتطلب تخطيطاً استراتيجياً؛ لما لها من أثر على السياسات الحضرية. ويعد تحليل التكاليف هو الأساس لتحديد الموقع الأنسب، وتشمل الموازنة بين العلاقات الداخلية للإقليم وما يمكن تسميته العلاقات المكانية،

(١) الشويحات، حبيب بن مهدي، ٢٠٠٦م.

والسياسات الحكومية، والتخطيط المقرر والعلاقات الداخلية للمنشأة، وتطبيق هذه المنظومة على منطقة الرياض لتحديد الموقع الأنسب للتنمية الإقليمية يتضح الاعتبارات التي تؤثر على اختيار الموقع الأنسب لخدمات التعليم العالي للفتاة في منطقة الرياض كوسيلة من وسائل التوزيع المتوازن:

شكل (٢)

رسم تخطيطي لاختيار الموقع الأنسب للخدمات



"Environmental Geography" by Keith Wheeler and Bryan Waites p. 19-

العلاقات الداخلية للإقليم:

وتشمل أنماط توزيع المدن والقرى كأساس لمبادئ تخطيط التجمعات العمرانية، وتتطلب دراستها دراسة العوامل المؤثرة على تحديد مواقع التجمعات في الإقليم:

أولاً: موقع وموضع التجمعات العمرانية في منطقة الرياض:

تقع منطقة الرياض في وسط المملكة العربية السعودية، ما بين درجات الطول ٤٢: ٠٠ و ٤٨: ١٧ شرقاً، ودرجات العرض ١٩: ٣٠ و ٢٧: ٤٥ شمالاً، وهي تحاط بعدد من المناطق الإدارية، (حيث يحدها من الشمال المنطقة الشرقية، ومن الشمال الغربي منطقة القصيم ومنطقة الحدود الشمالية، ومن الشرق المنطقة الشرقية، ومن الجنوب منطقة نجران، ومن الجنوب الغربي منطقة عسير، ومن الغرب منطقة مكة المكرمة وجزء من منطقة المدينة المنورة)، وهي تمتد شمالاً حتى مركز الأوطى التابعة لمحافظة المجمعة على بعد (٣٠٥) كلم من مدينة الرياض، وتمتد جنوباً إلى الخماسين وباقي مراكز وادي الدواسر على بعد (٧٠٠ كلم) تقريباً، كما تصل في حدودها الشمالية والشرقية لتشمل المراكز المرتبطة بمحافظة رماح على بعد أكثر من (١٥٠) كلم، ويصل امتدادها الغربي إلى محافظة عفيف ومراكزها بمسافة تصل إلى (٥٠٠) كلم تقريباً. وتقع مدينة الرياض في وسطها الشرقي، هذا الموقع لمدينة الرياض أعطاها بعداً استراتيجياً مهماً، انعكس باستقطاب مدينة الرياض لأكبر عقد النقل في المملكة، مما ضاعف من قوة جذبها، وزاد في مساحة الظهير الجغرافي لها. وانعكس بمردود إيجابي على تنمية منطقة الرياض بشكل خاص، وتنمية المناطق المحيطة بشكل عام. وقد كان ولا يزال عنصر النقل من أهم العناصر المحددة؛ لتوطن السكان والتوطن الحضري في المملكة.

شكل (٣)



وتهيمن مدينة الرياض على المرافق والخدمات بما في ذلك الخدمات العامة، والمؤسسات التعليمية، خصوصاً الجامعات والمعاهد، والمستشفيات والمؤسسات الخدمية ومؤسسات البنى التحتية، والمجمعات الصناعية. وهو ما جعلها تستحوذ على ٢٩٪ من العمالة في المملكة، وتستقطب ٢٥٪ من السجلات التجارية.

مناخ منطقة الرياض:

يسود منطقة الرياض مناخ صحراوي قاري، يتميز بارتفاع درجات الحرارة والجفاف في فصل الصيف، وانخفاضها في فصل الشتاء الذي تسقط فيه الأمطار العكسية (وتصل درجة الحرارة في المتوسط إلى ٤٨ درجة مئوية صيفاً، وتنخفض في فصل الشتاء إلى درجات تتراوح ما بين ٦- ١٨ درجة مئوية في المتوسط، مع أمطار متوسطة وغير مضمونة تبلغ في شمال منطقة الرياض

١٥٠م - ٢٥٠م، ووسطها ٥٠-١٠٠م، وفي جنوبها ما بين ١٠-١٠٠م، ومعدل الرطوبة يبلغ حوالي ٣٢٪)، ولذا يعد المناخ فيها صحراوياً متطرفاً (المدى الحراري اليومي والفصلي كبير)، وقد زاد من التباين المناخي التضاريس. وقد كان لهذه الظروف المناخية أثر في تبعثر المناطق السكانية، حيث يرتفع عدد السكان في شمال خط ٢٤ شمالاً، وتقع معظم المحافظات شمال دائرة عرض ٥.٢٢، كما انعكس ذلك على نوع النباتات وانتشار الأراضي الزراعية والمراعي، وكان له أثر في نمط الملكية للقرى والمراكز العمرانية في منطقة الرياض، حيث شكلت خطوط تقسيم المياه حدوداً فاصلة بين المراكز العمرانية، وساعد نمط ملكيات الأراضي السائدة خصوصاً المراعي على التبعثر، فانتشرت المراكز العمرانية كنوايات صغيرة مبعثرة في منطقة الرياض، وفي الوقت الحاضر ساهمت الظروف المناخية في العزوف عن الرحلات اليومية للعمل والدراسة بوسائل النقل الخاصة والعامّة بسبب انتشار الصحارى، وإن كانت معظم الرحلات السياحية في منطقة الرياض تتم بالسيارات (كما تشير إلى ذلك الدراسات السياحية) إلا أن الرحلات اليومية للعمل والدراسة غير مرغوب فيها، ويشكل الاستمرار فيها سبباً لطلب النقل إلى مدينة الرياض باستمرار.

طبوغرافية منطقة الرياض:

تأثر عدد وحجم وتوزيع المراكز العمرانية في منطقة الرياض بطبوغرافية المنطقة وموارد المياه فيها، وهي التي مثلت مواقع الانقطاع والاتصال (الطبيعي، والحركي)، والتي أثرت على حركة الاتصال بين المواقع العمرانية، وإليها يعزى كثرة المراكز وتباعدها وتفقيتها (أكثر من ٧٣٢ موقعاً عمرانياً في منطقة الرياض)، ومن الشكل (٣) يتبين شكل انتشار وتباعده المراكز العمرانية في منطقة الرياض، والتي يظهر

فيها أثر العوامل الطبيعية، حيث تنتشر المراكز العمرانية وفقاً لطبوغرافية المنطقة، ولانتشار الأودية والمجاري المائية، وفي الوقت الحاضر تنمو المراكز العمرانية وتتقارب؛ تبعاً لموقعها على طرق المواصلات التي شقت طرقها وفقاً لطبوغرافية الأرض، وشكلت هذه الطرق خصوصاً الطرق البرية شرايين تتوزع حولها المراكز العمرانية، وتبعاً لذلك ولاعتبارات أخرى توزعت المحلات العمرانية وعقد النقل والمطارات، وسوف تنمو طرق السكك الحديدية، وتنتشر الخدمات التي هي وسيلة من وسائل التنمية الإقليمية، وإحدى طرق معالجة الخلل على نفس النمط، وهي نفسها قد تؤثر في التخطيط لمدن جديدة في المستقبل، ذلك أن منطقة الرياض تشغل هضبة نجد، التي تتميز بتنوع مظاهر السطح وتقطعها، فتسود في الشرق الصخور الرسوبية، وتظهر التضاريس البارزة، وأهمها: حافات طويق التي تمتد ١٠٠ كم تقريباً في شكل قوس، وتسود الصخور النارية التي تتميز بصخورها الصلبة في الغرب، وقد شكلت عوامل التعرية المختلفة المظاهر التضاريسية المختلفة، كما قسمت المجاري المائية الهضبة الرئيسية إلى مجموعة من الهضاب، ونظراً لاختلاف السطح والمناخ تنتشر في عالية نجد الأودية العملاقة ذات المجاري الطويلة التي تتحدر روافدها العليا من قمم جبال الحجاز، والتي نمت على طولها مناطق الاستقرار، وتشغل سافلة نجد الرسوبية معظم مساحة منطقة الرياض، وتتألف من مجموعة من الحافات الصخرية والهضاب والسهول، تتخللها بحار الرمال التي شكلت عوازل بين مناطق الاستقرار، والتي تم ربطها بطرق النقل البرية، خصوصاً شبكات طرق السيارات والتي شكلت معابر؛ ولذلك شكلت بعض المدن والمراكز العمرانية مواقع عقدية تتقاطع فيها خمس طرق للمواصلات البرية، وأخرى بؤرية أو مواقع مركزية، ومواقع

هامشية، ومواقع داخلية، وأخرى مواقع بينية؛ وذلك لأن الصخور الرسوبية في الرف العربي في وسط شبه الجزيرة العربية تنكشف بصورة حزام مقوس كبير على امتداد الحافة الشرقية للدرع العربي، مكونة حافات متماثلة في اتجاه الميل تشكل أقواساً. وترجع نشأة هذه الحافات في النطاق الأوسط من المملكة العربية السعودية إلى وجود تتابع من طبقات صخرية رسوبية متفاوتة في مدى مقاومتها لعمليات التعرية المائية والهوائية، وتتشكل الحافات تبعاً لنشاط التعرية النهرية ليكون في النهاية ما يسمى بنظام تصريف الحافة، الذي يتكون من أربعة أنواع رئيسية من الأودية، والتي تنتشر حولها الواحات الزراعية والأماكن العمرانية على امتدادها، والتي شكلت مرتكزات نمت حولها مناطق الاستقرار البشري وهي:

• الأودية التابعة الأصلية الميلية: وهي أودية يتفق اتجاه جريانها مع اتجاه ميل الطبقات الصخرية، وتخترق الحافات، مثل وادي الرمة، ووادي السهباء، ووادي الدواسر.

• الأودية (المضربية): ويتفق اتجاه جريانها مع اتجاه مضارب الطبقات أي: الاتجاه المتعامد على اتجاه ميل الطبقات الصخرية، مثل وادي حنيفة.

• الأودية العكسية ضد الميلية: والتي تتحدر على واجهات الحافات، وتقوم بتقطيعها، وخلق الفرائد والشواهد المنفصلة عن مقدمة الحافات، وهي المسؤولة عن تراجعها للخلف، وتتصف هذه الأودية بشدة الانحدار، وتتحدر في اتجاه معاكس لاتجاه ميل الطبقات الصخرية.

• الأودية التابعة الثانوية: وتتحدر على ظهر الحافة (ما يسمى الصفراء)، ويتفق اتجاه انحدارها مع اتجاه ميل الطبقات، وتسمى بالأودية الميلية الثانوية، مثل أودية القدية ونمار ولبن، التي تتحدر على صفراء طويق وتنتهي إلى وادي حنيفة الذي يمثل وادياً تالياً. ومن أهم أودية حافة طويق

الرئيسية: وادي نساح - وادي حنيفة - وادي برك وروافده مثل: وادي الركا وروافده وادي السرة وادي العمق، وأودية حوطة بني تميم، وادي الحريق، وادي العقيقي وادي السهباء وادي الدواسر وروافده.

• كما أن هناك أودية عظيمة تتجمع فيها سيول هذه الأودية بعد عبورها لمنطقة الحافات، كوادي السهباء الذي تتجمع فيه سيول أودية عديدة مثل: وادي حنيفة وادي السلى وادي العقيقي وادي السوط الذي تمر من خلاله سيول وادي برك وروافده.

كما تنتشر الرمال في (هضبة عالية نجد)، والتي شكلت موانع طبيعية للامتداد العمراني مثل عروق سبيع، نفود السرة، ونفود العويند، ونفود صبحا ونفود ذقان، إضافة إلى الرمال المنتشرة فوق هضبة نجد السفلى (منطقة الحافات)، مثل: نفود السر، عرق الدغيبيس، عرق الخبراء، ونفود الثويرات، وعريق لبلدان، ونفود الملحاء، إضافة إلى بحار الرمال الرئيسية، مثل: الدهناء والربع الخالي، ووفقاً لامتداد هذه الأودية انتشرت المراكز العمرانية، وتوزعت المقرات السكانية، وأخذت في توزيعها شكلاً متناسقاً مع طبوغرافية المنطقة. وشكلت موارد المياه عاملاً مهماً في شكل توزيع مراكز الاستقرار والاستغلال الاقتصادي (موقع إمارة الرياض).

وتكمن المصادر الرئيسية للمياه في الطبقات الأرضية الرئيسية والثانوية المخزنة للماء التي ترجع للعصر الكامبري، وتشمل الطبقات الرئيسية أجزاء من الطبقات الأرضية الكبيرة، التي تمتد خارج المنطقة، وتضم تشكيلات جوفية، مثل: الساق والوجيد والمنجور والوسيع والبياض وضرماء، وتشمل الطبقات الثانوية طويق والجبلية والجوارسي العليا وحنيفة، وتشكل مياه التحلية مصادر للمياه في منطقة الرياض، وتوفر محطة الجبيل للتحلية حوالي ٧٠٪ من احتياجات المنطقة، ويستخدم إلى

جانبا ما ذكر سابقاً مياه الآبار السطحية، والتي يتركز توزيعها في جوانب الأودية خصوصاً عند التوائها.

والغطاء النباتي في غالبه نباتات صحراوية جافة، تشكل النباتات الحولية ٥٠٪ منه، وهو ما ساعد على انتشار المزارع الواسعة في الإقليم، والتي شكلت فواصل بين المراكز العمرانية، كما ساد نشاط تربية الجمال.

ثانياً: أنماط توزيع التجمعات العمرانية في منطقة الرياض:

التقسيم الإداري لمنطقة الدراسة:

نظراً لطبيعة المنطقة كما ذكرنا سابقاً تتبعثر في منطقة الرياض عددٌ من المراكز العمرانية تقدر بأكثر من ٧٣٢ مسمى مركز ومحلة عمرانية، تظهر في شكل مدن أو قرى وموارد مياه، تنتشر في منطقة الرياض، تتباين في توزيعها وأحجامها وفقاً للظروف الجغرافية، ولذلك قسمت منطقة الرياض إلى عشرين محافظة تحمل أسماء المدن الرئيسية فيها، (هي: الرياض، الدرعية، رماح، حريملاء، ثادق، المجمعة، الغاط، الزلفي، شقراء، ضرما، المزاحمية، الخرج، حوطة بني تميم، الحريق، الأفلاج، السليل، وادي الدواسر، الدوادمي، القوية، عفيف). (ولقوة استقطاب مدينة الرياض امتدت إلى الدرعية فأصبحت ضاحية فيها)، ويبلغ عدد المدن في منطقة الرياض ٣٦ مدينة، تمثل ١٧٪ من مدن المملكة، وهذه المدن في الغالب صغيرة الحجم، حيث لا يوجد في منطقة الرياض مدن مليونية سوى مدينة الرياض التي وصل تعداد سكانها (٦.٥) مليون نسمة عام ٢٠٠٨م، وهي أكبر تجمع سكاني في المملكة، وأقوى نقطة جذب في المنطقة، وتقع ٧٦٪ من المراكز العمرانية في قرى صغيرة يقل عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة، ولذا جاء التقسيم الإداري لمساحة المحافظات متباين:

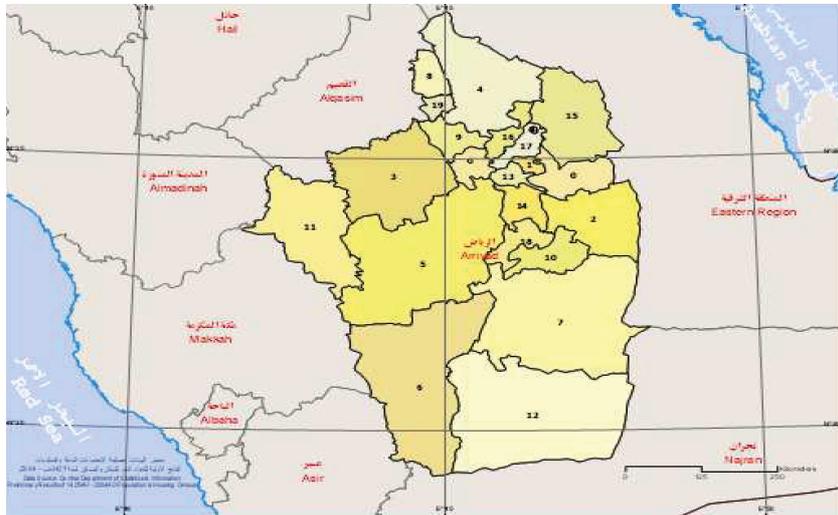
• محافظات واسعة المساحة تزيد عن ٤٠ ألف كم^٢ (بين ٤٢-٥٤ ألف

كم^٢)، مثل: الأفلاج (٥٤١٢٠ كم^٢)، القويعية (١٢٠.٥٠ كم^٢)، وادي الدواسر (٩٠٠.٤٨ كم^٢)، السليل (٤٢٠.٤٢ كم^٢)، وهي المحافظات التي تقع جنوب دائرة عرض 22 شمالاً.

- محافظات كبيرة المساحة تزيد عن ١٥ كم^٢ (تتراوح مساحتها بين ١٦ - ٣٠ ألف كم^٢)، وتشمل: الدوادمي، المجمعة، الخرج، عفيف، رماح.
- محافظات متوسطة المساحة أقل من عشرة آلاف كم^٢ تتراوح مساحتها بين ٣-٧ ألف كم^٢، وتشمل: حوطة بني تميم، الحريق، وثادق، الزلفي، شقراء، المزاحمية.
- محافظات صغيرة المساحة أقل من ٥ آلاف كم^٢ (تتراوح مساحتها بين ٣-٨.١ آلاف كم^٢)، مثل: ضرما، الدرعية، الرياض، حريملاء، وهي تشمل منطقة القلب من منطقة الرياض.

شكل (٤)

تقسيم المحافظات في منطقة الرياض



المصدر: أطلس السكان والمساكن، النتائج الأولية لتعداد العام للسكان

والمساكن (١٤٢٥_٢٠٠٤م)

ثالثاً: أحجام التجمعات العمرانية في منطقة الرياض (السكان):

• يقدر عدد سكان منطقة الرياض عام ٢٠٠٥م وفقاً لمصلحة الإحصاءات العامة ٥٤٥٨٢٧٣ نسمة (خمسة ملايين وأربعمائة وثمانية وخمسين ألفاً ومائتين وثلاثة وسبعين نسمة)، أي: ما نسبته ٦٣.٢٢٪ من سكان المملكة، يشكل الذكور ٢.٥٧ منهم، في حين تبلغ نسبة الإناث ٨.٤٢٪، وتقدر الكثافة السكانية في منطقة الرياض بنحو (١.٥) شخص في الكيلومتر المربع، ويُعدّ هذا المعدل عالياً بالموازنة مع متوسط الكثافة في المملكة والذي يقدر بنحو (٦.٤) شخص لكل كيلومتر مربع. ويوجد في منطقة الرياض ٣٦ مدينة (أكثر من ٥٠٠٠ نسمة)، تشكل (١٧٪ من مجموع المدن في المملكة) وفقاً لنتائج تعداد عام ٢٠٠٤م، تتوزع وفقاً للفئات التالية:

- مدينة مليونية (الرياض).
- مدينة واحدة (١٠٠-٢٥٠ ألف نسمة)(الخرج).
- مدينتان من فئة (٥٠-١٠٠ ألف نسمة) (وادي الدواسر_ الزلفي).
- خمس مدن من فئة (٢٥-٥٠ ألف نسمة) (الدوادمي، المجمعة، الدلم، ليلي).
- ثلاث مدن من فئة (١٥-٢٠ ألف نسمة).
- خمس مدن من فئة (١٠-١٥ ألف نسمة).
- خمسة عشر مدينة من فئة (٥-١٠ نسمة).
- ويتركز معظم سكان منطقة الرياض في مقر الإمارة، وهي المدينة الوحيدة المليونية، والتي تستحوذ على ٧٥٪ من سكان منطقة الرياض (٤١٣٨ ألف نسمة)، في حين لا يشكل سكان الضواحي سوى ٢٥٪ (٣٢٠ ألف نسمة). وتستأثر ٢٩٪ من العمالة من إجمالي المملكة، وتستقطب ٢٥٪ من السجلات التجارية في المملكة. وتسيطر على ٩١٪ من حركة السياحة في منطقة الرياض، وقد سجلت مدينة الرياض زيادة سكانية بين عامي ١٤١٧هـ و١٤٢٠هـ بلغت ٩٠٠ ألف نسمة أضيفوا إلى

عدد السكان بها^(١). وتتوقع الهيئة العليا لتطوير الرياض أن يصل سكان مدينة الرياض إلى ستة ملايين نسمة في ٢٠٠٦م، وما يقارب ٨ مليون عام ٢٠١١م، وهو ما يشكل مشكلة سكنية وسكانية في المستقبل لمنطقة الرياض، ومشكلة للتنمية الإقليمية، حيث إن قوة جذب الرياض كمدينة يتضاعف مع الزمن، ويشكل الداخلين في قوة العمل ٤١.٤٪ من سكان منطقة الرياض، كما يشكل صغار السن (أقل من ١٥ سنة) ٣٩٪ من سكان منطقة الرياض عام ٢٠٠٤م، ويتبين من الجدول (١) والشكل (٥) توزيع السكان في محافظات الرياض وفقاً للنوع والجنسية ما يلي:

- يتركز السكان السعوديون وغير السعوديين في مدينة الرياض خصوصاً الذكور لجذب العاصمة لهم، في حين تتعادل نسبة الإناث للذكور في معظم المحافظات الأخرى ما عدا محافظات الدوادمي، ووادي الدواسر، والقويعية والحوطة، حيث ترتفع نسبة الإناث فيها، وهي المحافظات التي تتعدد فيها المراكز العمرانية وينتشر فيها ريف.
- ينتشر السكان غير السعوديين في جميع المحافظات خصوصاً الذكور، وتتراوح نسبتهم بين ١٦-٣٥٪ من جملة سكان المحافظات، وترتفع نسبة السكان غير السعوديين في الرياض لتصل إلى ٣٥٪ من السكان والمحافظات القريبة منها، حيث تتراوح بين ٣٠، ٣٣٪ في المزاحمية والدرعية.

(١) الربدي، محمد بن صالح: دراسات في سكان المملكة العربية السعودية ٢٠٠٥م ط١، دن.

التوزيع المتوازن لمؤسسات التعليم العالي البنات في منطقة الرياض ٢٠٩

جدول (١)

توزيع السكان في منطقة الرياض وفقاً للجنسية والجنس في المحافظات

المصدر: نتائج التعداد السكاني

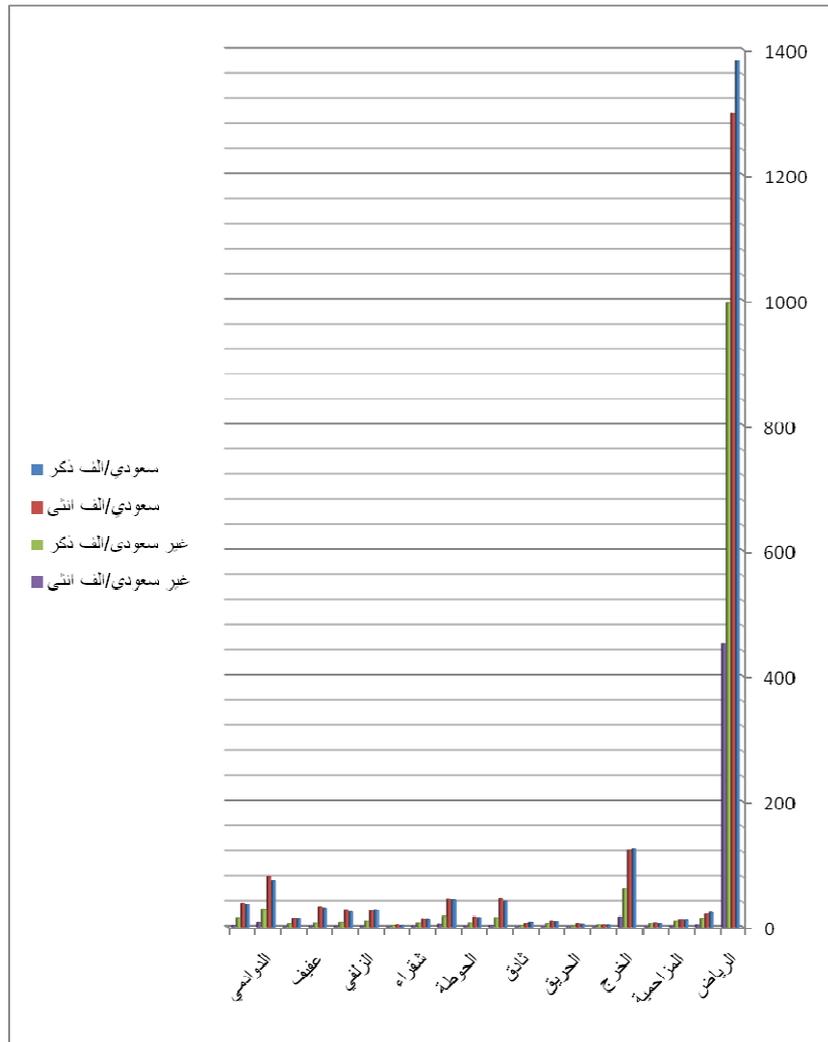
Administrative Area: Al-Riyadh

المنطقة الإدارية: الرياض

الجملة Total			غير سعودي Non Saudi			سعودي Saudi			المحافظة
جملة Total	إناث Females	ذكور Males	جملة Total	إناث Females	ذكور Males	جملة Total	إناث Females	ذكور Males	
4138329	1750456	2387873	1447495	452702	994793	2690834	1297754	1393080	الرياض
60860	24455	35405	18048	4138	13910	42812	20317	22495	الدرعية
323597	139281	184316	75780	16248	559532	247817	123033	124784	الخرج
190432	89585	100847	35857	8303	27554	154575	81282	73293	الدوادمي
111668	50448	61220	22300	5073	17227	17227	45375	43993	الجمعه
106690	49151	57539	18790	3427	15363	15363	45724	42176	التويقه
92714	41434	51280	18338	3152	15186	15196	38282	36049	وادي السواسر
60077	28113	31964	10650	2230	8420	8420	25883	23544	الأفلاج
62980	27225	35755	11970	1932	10039	51010	25293	25717	الزلفي
34725	14686	20039	9189	1960	7229	25536	12726	12810	شقران
39834	17768	22066	8802	1659	7143	31032	16109	14923	حوطه بني تميم
68678	33260	35418	8811	2306	6505	59867	30954	28913	عفيف
34999	15598	19401	7278	1417	5861	27721	14181	13540	السليل
19706	7458	12248	6774	808	5966	12932	6650	6282	ضرماء
35942	13895	22047	11981	1899	10082	23961	11996	11965	المزاحمية
25387	10462	14925	6438	908	5530	18949	9554	9395	رماح
15253	6181	9072	3852	533	3319	11401	5648	5753	ثادق
12645	4720	7925	4639	763	3876	8006	3957	4049	حريملاء
13488	6199	7289	2484	485	1999	11004	5714	5290	الحريق
10269	4121	6148	3240	536	2704	7029	3585	3444	الغاط
5458273	2334496	3123777	1732716	510479	1222237	3725557	1824017	1901540	الجملة

شكل (٥)

توزيع السكان في محافظات الرياض وفقاً للنوع والجنسية



المصدر: من إعداد الباحثة

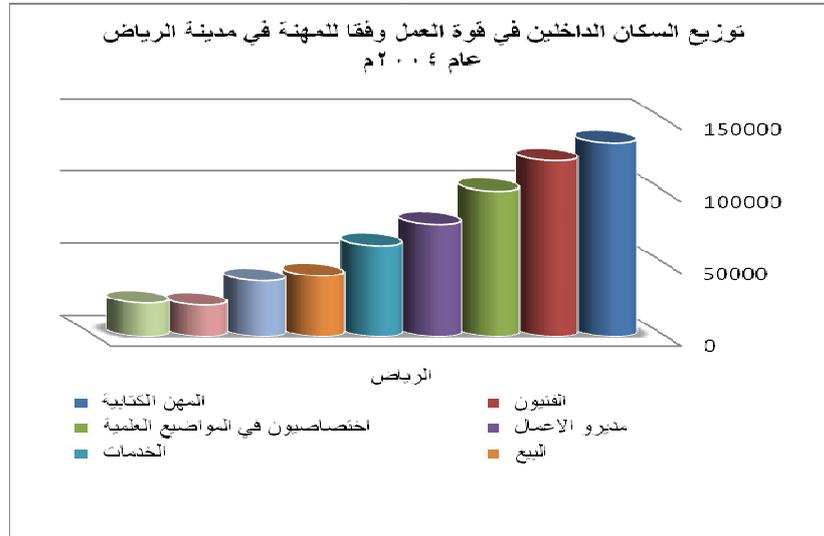
- تتراوح نسبة السكان غير السعوديين بين ٢٦-٢٩٪ في حريملاء وثادق وضرما وشقراء، مما يشير إلى أثر البعد عن العاصمة في جذب

الهجرة الداخلية والخارجية وتوزيع السكان.

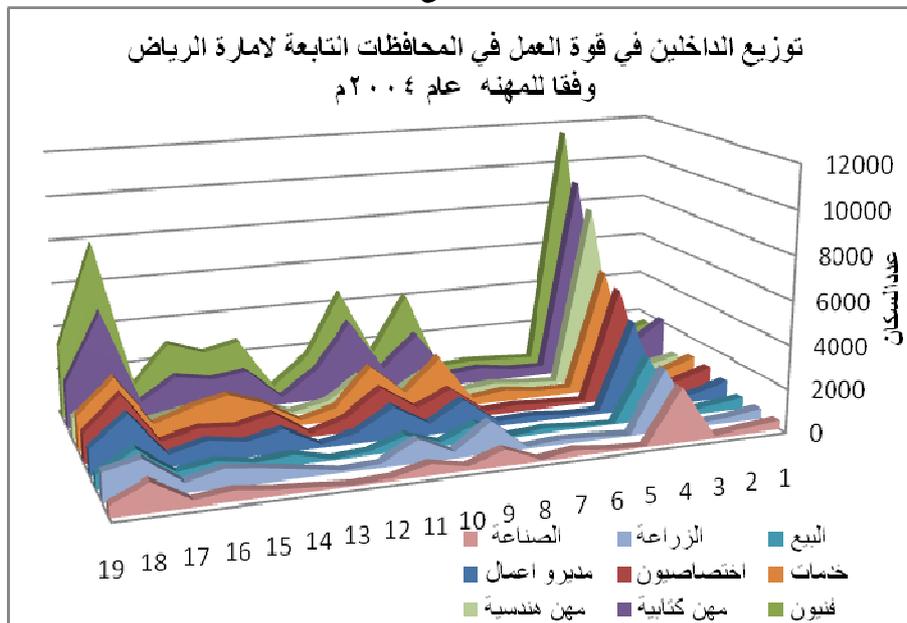
- تصل نسبة غير السعوديين إلى ٢٠ - ٢٥٪ في كل من الخرج، المجمعة، ضرما، رماح، الغاط، حوطة بني تميم، وادي الدواسر، السليل.
- وتتنخفض نسبة غير السعوديين للسكان إلى أقل من ٢٠٪ في كل من الدوادمي، والحريق، والقوية، والزلفي، والأفلاج.
- ترتفع نسبة الذكور في الرياض والمحافظات القريبة منها، في حين ترتفع نسبة الإناث في المحافظات كلما ابتعدنا عن الرياض، خصوصاً المحافظات التي يزيد فيها عدد المراكز التابعة، مثل: القوية والدوادمي ووادي الدواسر.

ومما سبق يتبين أثر توفر البنى التحتية، وفرص العمل، والخدمات، خصوصاً التجارية والصحية والتعليمية على توزيع السكان السعوديين وغير السعوديين، وإنّ هناك فرص مهياًة في المحافظات التابعة لمنطقة الرياض لمزيد من الهجرة إلى الرياض أو المناطق المجاورة لها من جميع الفئات، خصوصاً وأن الذكور يتركز توزيعهم في مدينة الرياض والمناطق المجاورة لها. وأنه إذا لم تتهيأ تنمية شاملة ومستدامة تكفل توفير حياة أفضل وفرص عمل مناسبة في المحافظات التابعة لإمارة الرياض لتكون نواة لتنمية إقليمية؛ فإن الهجرة سوف تستمر إلى مدن العواصم، خصوصاً وأن المؤشرات الاقتصادية تشير إلى أن سكان المحافظات التابعة لإمارة الرياض لا يختلفون كثيراً عن مدينة الرياض من حيث الداخلين في قوة العمل. انظر: شكل (٦)، (٧).

شكل (٦)



شكل (٧)

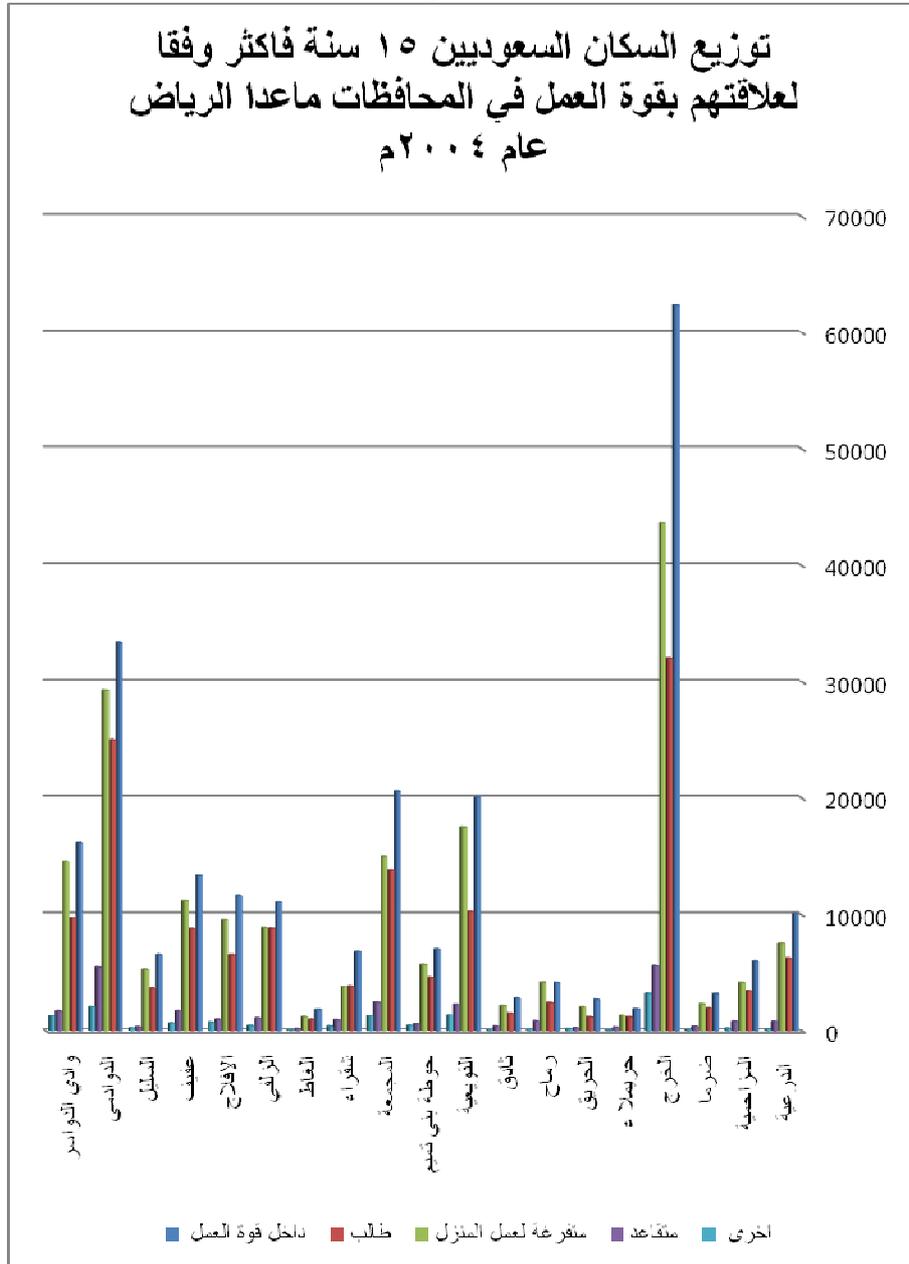


المصدر: من إعداد الباحثة

ومن الشكل (٨) يتبين:

- أن غالبية سكان المحافظات خارج مدينة الرياض الذين هم خارج قوة العمل من الطلبة والمتفرغات لعمل المنزل والمتقاعدات، وهو ما ييسر عملية الهجرة؛ لعدم وجود ارتباط، خصوصاً أن الداخلين في قوة العمل في مهن هندسية وكتابية وفنية وخدمات، وهي غير مرتبطة بالأرض والمكان إلا من خلال فرصة الحصول على العمل، والتي يمكن زيادتها عن طريق نشر الخدمات العامة.
- إن غالبية السكان في فئة عمرية صغيرة، حيث هم طلبة، وإذا لم تتوفر فرص تعليمية، خصوصاً التعليم الجامعي، فإن الأسر تهاجر لإكمال تعليم أبنائها خصوصاً الفتيات.
- إن هذه الهجرة الموجهة للبحث عن عمل أو إكمال تعليم الأبناء تشكل ضغطاً على العاصمة، حيث إن لها نفس السمات من حيث ارتفاع نسبة الطلبة وسيادة نفس المهن.

شكل (٨)



المصدر: من إعداد الباحثة

التوزيع المتوازن لمؤسسات التعليم العالي البنات في منطقة الرياض ٢١٥

جدول (٢)

Table (9-1)

جدول (٩-١)

السكان السعوديون (3-30 سنة) الملتحقون بالدراسة حسب المحافظة والمرحلة الدراسية

Saudi Population (3-30 years) Enrolled by Governorate and Schooling Stage

Administrative Area: Al-Riyadh

المنطقة الإدارية : الرياض

Governorate	Enrolled by Schooling Stage								المحافظة	
	الجملة total	دكتوراه Ph. D.	ماجستير دبلوم عالي Master/High dip.	الجامعة University	دبلوم فوق الجامعة Pre- Uni.Diploma	الثانوية Secondary	التوسعة Inter- mediate	الابتدائية Primary		رياض الأطفال Kinder- garten
Al- Riyadh	1041269	99	4378	133955	14704	189212	209071	457821	32129	الرياض
Addiriyah	18906	1	15	2741	153	2599	3666	9207	524	الدرعية
Alkharj	100338	1	22	7059	2288	17148	21876	50206	1738	الخرج
Adduwadimi	65520	3	13	5439	1753	12290	15354	30238	430	الدوادمي
Almajmaah	39155	0	10	3434	915	7185	8488	16444	681	المجمعة
Alquwayiyah	32784	0	8	1574	686	5303	7251	17693	269	القيويعه
Nadi Addawasir	28653	0	4	1969	420	4870	6206	14992	192	وادي الدواسر
Alafraj	19751	0	1	1293	542	3386	4399	9793	337	الأفلاج
Azulfi	23270	1	45	2956	273	4432	4928	10084	551	الزلفي
Shagra	10977	0	6	675	275	1858	2506	5085	272	شقراء
Hawtat Bani Tamim	13178	0	1	1184	377	2404	2661	6138	213	حوطة بني تميم
Afif	24529	0	5	1541	345	4376	5939	12179	144	عفيف
Assulayyil	11176	0	2	815	115	2007	2265	5791	181	السليل
Duruma	5473	0	2	433	207	946	1335	2479	71	ضرماء
Almuzahimiah	9712	0	5	845	127	1690	2304	4582	159	المزاحمية
Rumah	7135	0	1	321	15	1494	1814	3470	20	رماح
Thadiq	4765	0	0	361	77	830	1104	2324	69	ثادق
Huraymila	3456	0	2	300	37	636	739	1674	69	حريملاء
Alhariq	4035	0	2	165	174	632	818	2098	146	الحريق
Alghat	2861	0	3	262	49	533	580	1336	98	الغاط
Total	1466943	105	4525	167522	23532	363831	303502	665634	38292	الجملة

المصدر التعداد السكاني

جدول (٣)

السكان السعوديون الإناث (3-30 سنة) الملتحقات بالدراسة حسب المحافظة والمرحلة الدراسية

Saudi Female Population (3-30 years) Enrolled by Governorate and Schooling Stage

Administrative Area: Al-Riyadh

المنطقة الإدارية : الرياض

Governorate	Enrolled by Schooling Stage									المحافظة
	الجملة total	دكتوراه Ph. D.	ماجستير دبلوم عالي Master/High dip.	الجامعة University	دبلوم بين الجامعة Pre- Univ.Diploma	الثانوية Second-ary	التوسطة Inter- mediate	الابتدائية Primary	رياض الأطفال Kinder- garten	
Al- Riyadh	503041	36	923	65718	2890	89775	104490	224047	15157	الرياض
Addiriyah	8709	0	9	743	48	1123	1853	4651	282	الدرعية
Alkharj	50616	1	12	4555	759	8053	10924	25455	857	الخرج
Adduwadimi	35066	0	3	4429	634	6158	7900	15709	233	الدوامي
Almajmaah	20519	0	2	2555	188	3551	4439	9429	355	المجمعة
Alquwayyah	16285	0	1	94	468	2385	3348	8953	136	القيويعه
Nadi Addawasir	14108	0	1	1411	85	2224	2916	7372	99	وادي الدواسر
Alafaj	10121	0	0	873	342	1504	2216	4959	197	الأفلاج
Azulfi	11513	0	9	1465	96	2019	2438	5209	275	الزلفي
Shagra	5771	0	1	719	85	928	1244	2649	145	شغراء
Hawtat Bani	7016	0	1	846	323	1077	1439	3222	106	حوطة بني تميم
Tamim	12617	0	0	1212	206	1934	2882	6307	76	عنيف
Aff	5688	0	0	619	35	876	1107	2963	88	السليل
Assulayyil	2937	0	2	266	154	459	701	1317	38	ضرماء
Duruma	4986	0	2	532	78	770	1188	2340	76	المزاحمية
Almuzahimiah	3624	0	1	190	11	728	944	1739	11	رماح
Rumah	2413	0	0	195	50	411	557	1165	35	ثادق
Thadiq	1752	0	0	160	21	320	370	854	27	حريملاء
Huraymila	2160	0	2	130	152	293	409	1075	99	الحريق
Alhariq	1484	0	3	166	18	255	319	665	55	الفاط
Alghat										
Total	720426	37	977	87778	6645	124843	151684	330113	18349	الجملة

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة نتائج تعداد عام ٢٠٠٥م

رابعاً: تباعد التجمعات العمرانية وقوة التجاذب بينها:

تتباعد المراكز العمرانية عن بعضها، ويوجد هناك انتشار واسع للمراكز العمرانية (أكثر من ٣٧٦ مركز ومقر) لا يتوازي مع توزيع السكان رغم ربطها بشبكة من الطرق البرية، وأحياناً بمطارات محلية، كما يظهر اختلاف في توزيع الانتشار بين المحافظات، ففي حين ترتفع عدد المراكز التابعة في الدوادمي ١٠٢ مركزاً (التي ارتفعت عدد المراكز التابعة لها من ٨٢ مركزاً إدارياً تابعاً في تعداد عام ١٤١٣هـ إلى ١٠٢ مركزاً تابعاً في نتائج تعداد عام ١٤٢٥هـ)، وهي تمثل حالة نموذجية لنمو الريف دون التركيز في مركز الأمارة. والقويعية ٧٠ مركزاً تابعاً، والمجمعة ٣٦ مركزاً تابعاً والخرج والأفلاج ٢٥، ٢٢ مركزاً على التوالي، فإن باقي المحافظات لا تتجاوز المراكز التابعة لها ١٥ مركزاً وتصل إلى أربع مراكز فقط. تتوزع كالتالي:

(١) ما بين ١٥ - ١٠ مركزاً تابعاً (ست محافظات هي عفيف، شقراء، الرياض، ثادق، وادي الدواسر، رماح).

(١) أقل من ١٠ - ٥ (ست محافظات هي: حوطة بني تميم، الدرعية، المزاحمية الزلفي، ضرما، حريملاء).

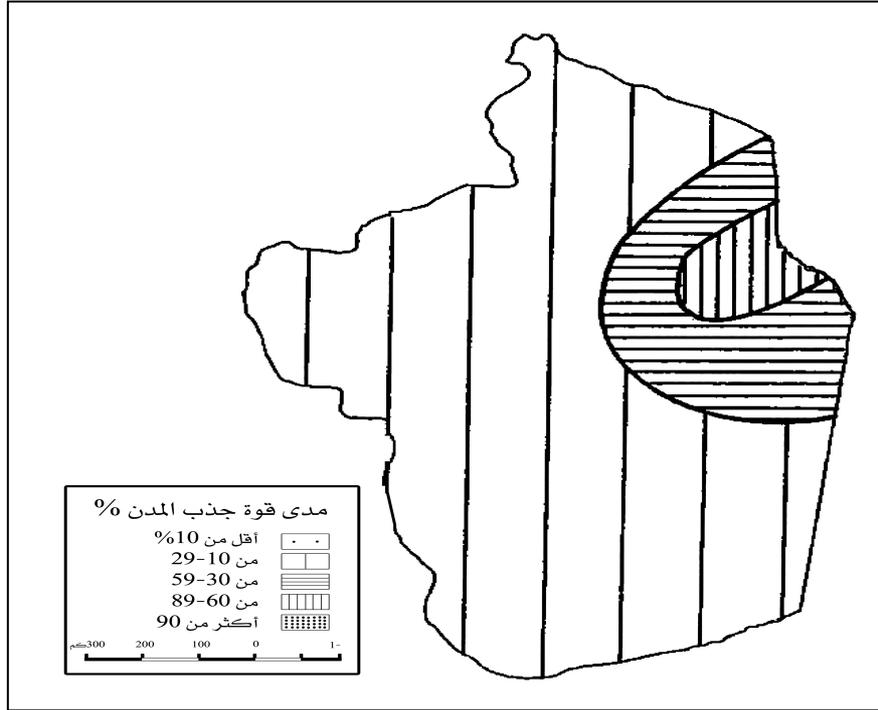
أقل من خمسة مراكز ثلاث محافظات هي: (الحريق، السليل، الغاط). تختلف أحجام المراكز العمرانية حيث يتركز توزيع السكان في مقار ومراكز المحافظات، ومن نتائج التعداد يتبين أن مدينة الرياض تضم ٧٥٪ من سكان منطقة الرياض، تليها مدينة الخرج بفارق واضح، حيث لا يتجاوز سكانها ٢٠٠ ألف نسمة يمثلون ٣.٦٧٪ من سكان المنطقة، وإن ٩٠.٤٧٪ من السكان في منطقة الرياض يقطنون المدن (٥٠٠٠ فأكثر)، وتسجل المدن معدلات نمو سريعة، فمدينة الخرج (سجلت معدل نمو بلغ ٤، ٢ بين عامي ١٤١٣-١٤٢٥هـ وهو يفوق ما سجلته مدينة الرياض في نفس الفترة)،

مما يشير إلى تزايد الهجرة للمدن سواء العاصمة أو المحافظات. يقدر عدد سكان الريف في منطقة الرياض عام ١٤٠٣هـ بـ (٣١٠) آلاف نسمة، تتوزع على ٧١٠ قرية، بمتوسط عدد سكان يبلغ ٤٣٦ نسمة، ويقدر الجار الله أن عدد القرى القابلة للتطوير ٢٠٩ تمثل ٢٩٪ من القرى في منطقة الرياض. وبقياس قوة التجاذب في منطقة الرياض وفقاً لحجم سكانها، والمسافات الفاصلة بينها لتحديد قوة احتمال التردد بين المراكز؛ للاستفادة من الخدمات بتطبيق معادلة نموذج التجاذب البسيط (Simple Gravity Model) عام ٢٠٠٥م، والذي يمكن استخدامه لقياس تجاذب المدن، حيث يزيد التردد والحركة بين المراكز العمرانية وفقاً لحجم السكان في كل منها، والمسافة الفاصلة بينها وهي: $(f = g(m_1 m_2 / d^2))$ ^(١) يتبين أن قوة التجاذب بدرجة ٩٠ تتركز في دائرة حول مدينة الرياض لمسافة تبلغ ٦٠ كم لحدود المزاخمية، حيث يعيش كثير ممن يعملون في الرياض في المراكز المنتشرة في هذا النطاق مثل الدرعية، تليها حلقة أخرى بقوة أضعف تصل ٥٠ فقط، لمسافة تبلغ ٨٠ كم تصل إلى الخرج التي يزداد التردد بينها وبين الرياض العاصمة، ثم تضعف قوة التجاذب لتصل إلى ٤٠ لمسافة ١٢٠ كم لتشمل رماح شرقاً، والقوية غرباً، والدلم جنوباً، بعدها يتدنى قوة التردد؛ لبعدها المسافة وقلة السكان، وهو ما يشير إلى أن الخدمات في مدينة الرياض يتوقف الاستفادة منها دون الحاجة إلى الهجرة اليومية عند هذا الحد. وهو ما يفرض ضرورة نشر الخدمات في المناطق والمحافظات التي تبعد عن الرياض ويضعف التجاذب بينها وبين مدينة الرياض.

(١) مصيلحي، فتحي (١٩٨٤م)، ص ٢٧٢.

شكل (٩)

قوة التجاذب في منطقة الرياض ١٤١٠هـ على أساس



التجاذب في النطاق الأول؛ بسبب زيادة السكان في الرياض وغلاء المعيشة، مما اضطرت فئة لا بأس بها للاستقرار في النطاق الأول، حيث يمكنهم الاستفادة من الخدمات في مدينة الرياض وتجنب غلاء المعيشة، وهو ما يتطلب دراسة للهجرة اليومية (رحلات العمل) في هذه المدن وتشجيعها؛ لتخفيف من أضرار التركيز في الرياض.

إن ما يخطط له من تنمية إقليمية في النطاق الخارج عن نطاق التجاذب لن يؤتي ثماره بنشر وتطوير المرافق السياحية ما لم يربط بتوزيع عادل

للخدمات التي تساهم في إعداد المواطن وتكوين مجتمعات مستدامة.

السياسات الحكومية:

يمكن تقسيم السياسة الحكومية إلى:

١. سياسة تتعلق بالتنمية الإقليمية الشاملة والمشاركة:

منذ نشأة المملكة في عهد الملك عبد العزيز وقضية التنمية الإقليمية من القضايا الإدارية التي شغلت بها الحكومة السعودية، وما عملية توطيد البادية وبناء الهجر، وتشجيع البادية على الاستقرار بتوفير متطلبات الحياة في الهجر، وتشيد طرق المواصلات، وربط المناطق وتسهيل الوصول إليها إلا أعمال ضمن مشروع السياسة الحضرية الرامية للتنمية الإقليمية، تبع ذلك التنظيم الإداري للمناطق، وتغيير سياسة إدارة المناطق من سياسة اللامركزية إلى السياسة المركزية إلى اللامركزية مرة أخرى، وفقاً لخصائص المملكة الطبيعية والبشرية وحاجة المناطق في كل مرحلة تنموية؛ من أجل تحقيق تنمية إقليمية شاملة.

ويمكن اعتبار خطة التنمية الخامسة مرحلة انطلاق لسياسة حضرية تهدف لتنمية إقليمية شاملة لكل القطاعات، كما أن نظام المحافظات الذي يقوم على أساس توزيع عادل ومتكافئ في الخدمات الحكومية ساعد على التنمية الإقليمية وفق متطلبات كل منطقة، كما يشمل تشجيع القطاع الخاص للمساندة في التنمية الإقليمية، كما أن التطوير المستقبلي سيركز على التعليم ونقل التقنية وحماية البيئة بمعنى تنمية شاملة مستدامة.

إن عملية التنمية تسعى إلى تحقيق الحاجات الأساسية لكل مواطن، خصوصاً الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير فرص العمل، وهي بذلك استثمار في رأس المال البشري، ولذلك شكلت مجالس البلديات في خطة

التنمية السادسة للمشاركة في التخطيط والتنمية، وركزت خطط التنمية السابعة والثامنة على التنمية الإقليمية في كل منطقة على حل القضايا الأساسية التي تواجهها، وبنيت استراتيجيات تطوير المناطق على الاستغلال الأمثل للفوائد المقارنة، مع التركيز على مصلحة تحقق عدم التفاوت بين المناطق، وعلى تحقيق متطلبات كل منطقة وفقاً لإمكانياتها، ونتيجة لهذه الجهود زادت عدد القرى من ١١.٧٠٠ قرية عام ١٤١٣هـ إلى ٢٠.٠٠٠ مركز عمراني نشأت على طول طرق المواصلات وقرب المناطق الزراعية، أو في المناطق النائية، إلا أن أكبر مشكلة تواجه التخطيط الإقليمي والتنمية هي التفاوت الواضح في توزيع الخدمات بين المناطق المركزية والظهير، مثل: المستشفيات والمراكز الصحية والخدمية، وهو ما أدى إلى مشكلة تركيز السكان في المناطق الحضرية وهجر الأرياف وتفرقها من سكانها، وهو ما يتطلب إقامة:

- مراكز لتوفير قاعدة بيانات للمعلومات الجغرافية للمناطق، تكون أساساً للتنمية الإقليمية، ويمكن أن تقوم الكليات بهذا الدور.
- مراكز أبحاث داخل المحافظات، تحدد مؤشرات الإمكانيات البيئية لكل محافظة.
- برامج موجهة للمجتمع، تشمل برامج توعية وتدريب وتنمية مهارات للتنمية المطلوبة.

وتؤكد الاستراتيجية العمرانية الوطنية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٧ وتاريخ ٢٨/٥/١٤٢١هـ (٢٨/٨/٢٠٠٢م) على تحديد محاور للتنمية، وهي عبارة عن مناطق تضم مجموعة من المراكز السكنية مختلفة الحجم، تتركز قرب خطوط شبكة النقل الرئيسية بين المدن، ويتيح هذا النسق الهيكلي المتوازن للمراكز السكنية داخل محاور التنمية تحديد

أدوار كل مركز ومهامه، من خلال تعزيز مراكز النمو داخل المناطق (١٣٠ مركزاً في المناطق الرئيسية، ٢٣ مركزاً منها في منطقة الرياض)^(١)، وقد أخذ في الحسبان عند تصنيف المدن والقرى نظام المناطق، والموقع الجغرافي، واعتبارات الأمن الوطني، وإمكانية التنمية المستقبلية، وعوامل اقتصادية وبيئية، مع الاهتمام بالتركز السكاني. وفي إطار هذه الرؤيا سوف يتم تطوير نماذج المدن المتوسطة والصغيرة ومهامها؛ لتمكينا من أن تصبح مراكز نمو يكون باستطاعتها تسريع عملية التنمية، وبالتالي تقل نسبة التفاوت بين المناطق والحد من الهجرة الداخلية. وتعتمد الاستراتيجية الوطنية لوزارة الشؤون البلدية والقروية على تكثيف الجهود؛ لتتبع القاعدة الاقتصادية للمناطق النائية، بتبني سياسة تطوير المستوطنات الحضرية المختارة كمراكز للنمو من خلال إنشاء الجامعات والمستشفيات، والمناطق الصناعية والمناطق السياحية وإيجاد فرص استثمارية للقطاع الخاص، وقد بدأ في منطقة الرياض التخطيط لإحداث تنمية حضرية شاملة ومتوازنة عن طريق إعداد مخطط استراتيجي إقليمي لمنطقة الرياض يتضمن:

- افتتاح كليات ومعاهد فنية للبنين والبنات.
- إنشاء مدن ومجمعات صناعية.
- تطوير المرافق الصحية والتعليمية والصناعية.
- وضع خطة لتطوير شبكة الطرق الحالية.

وقد تطلب تحقيق تنمية مستقبلية شاملة ومتوازنة في منطقة الرياض توفير وتوزيع المرافق العامة والبنى التحتية والخدمات في جميع مدن

(١) خطة التنمية الثامنة.

ومحافظات المنطقة، بما يتوافق مع مقومات كل منطقة من حيث موقعها الجغرافي، وعدد سكانها، ومواردها الطبيعية، وثروتها المعدنية، وإمكانياتها الزراعية، وإمكانية النقل فيها، ولذا تم الشروع في تنفيذ ١٨٠٠ مشروعاً للبنى التحتية في منطقة الرياض عام ٢٠٠٨م، شملت قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والطرق والبيئة والمياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات والخدمات العامة، ومشاريع التنمية العامة والخاصة.

وتشارك جهات حكومية متعددة في تطوير منطقة الرياض، وإحداث تنمية حضرية مستدامة وشاملة في محافظاتنا عبر المخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض، فوزارة الشؤون البلدية والقروية تتولى توجيه النمو العمراني للمراكز الحضرية في المنطقة، من خلال السياسة العمرانية الوطنية، وتقوم وزارة البترول والثروة المعدنية بمسوحات ميدانية لتحديد الثروات في المنطقة، كما قامت شركة أرامكو باستخراج النفط والغاز من بعض المناطق في منطقة الرياض، ووضعت وزارة الصناعة مخططاً لإقامة منطقة صناعية استراتيجية كبرى في محافظة المجمعة، وتتبنى وزارة الدفاع تنمية منطقة الخرج، إضافة إلى ما تقوم به كل من وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، ووزارة الزراعة، ووزارة المياه والكهرباء، وصندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية، ووزارة الاتصالات، وتقنية المعلومات، والبنك الزراعي، وهيئة المساحة الجيولوجية من جهود لإقامة بنى تحتية، ووزارة النقل من خلال تطوير شبكات النقل، ومشاركة المجلس الأعلى للبترول، والمجلس الاقتصادي الأعلى، وهيئة العليا للسياحة، وهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية، والمؤسسة العامة للسكك الحديدية، وشركة الاتصالات التي تقوم ببرامج وخطط تطويرية

في المحافظات.

٢. سياسة توفير فرص التعليم والعمل للمواطنين، والحاجة إلى سعودة الوظائف التعليمية:

شهدت المملكة العربية السعودية طفرة في الزيادة السكانية، مع إقبال شديد على التعليم، وتوسع مطرد في عدد المدارس في جميع مناطق المملكة، سواء في العواصم أو المحافظات أو المراكز، ومنذ عام ١٩٥١م وهو تاريخ بدء تعليم البنين وعام ١٩٦٠ م حيث بدأ تعليم البنات تزايد عدد المدارس، ودعت الحاجة إلى التوسع في التعليم العالي، وكان التوجه فيه لسد حاجة البلاد من المعلمين والمعلمات، وتزايد عدد الخريجين والخريجات، وكان من ضمن عملية توفير فرص عمل الخريجين سعودة الوظائف التعليمية، وواجهت عملية سعودة الوظائف في قطاع التعليم في المحافظات تسرب المعلمات من المحافظات بعد التعيين، وكثرة طلبات النقل للعواصم، وهو ما أدى إلى افتتاح معاهد معلمات في المناطق والمحافظات لسد حاجة التعليم من أبناء المناطق، وقد ساهم ذلك في سد حاجة التعليم العام، وفي عام ١٤٠٨ بدأ في منطقة الرياض التوسع جغرافياً في توزيع الكليات في المحافظات.

٣. سياسة تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين في المناطق:

سعت الحكومة إلى تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين عبر سياسات ترجمت في إجراءات وبرامج تنموية شملت جميع المناطق في المملكة، مثل: التنمية العقارية، والتنمية الزراعية والمائية والبيئية، والتي انعكست آثارها واضحة على الظهر Hinterland، حيث ظهر واضحاً نتائج التنمية في جميع المناطق والمراكز التابعة، فزادت الحيازة الزراعية وحيازة المساكن الحديثة، وتطورت طرق المواصلات البرية، وتوفر الكثير من الخدمات.

ويوضح الجدول (٤) نوع حيازة المساكن في منطقة الرياض حيث:

• يسود ارتفاع ملكية المساكن الخاصة، ويصل متوسط حيازة المساكن إلى ٦.٥١٪ في جميع محافظة الرياض، وهي مساكن حديثة يستخدم في بنائها الإسمنت وتصلها الخدمات الكهربائية والمياه التي تتوفر عبر شبكات أو وسائل نقل تكفلها الجهات الحكومية؛ مما يعكس أثر هذه السياسات في تحسين الأوضاع المعاشية، فتوفير السكن أحد وسائل مدافعة الفقر.

• تتخفف حيازة المساكن عن هذا المعدل في (مدينة الرياض التي تبلغ ٤٨٪)، والدرعية التي تصل إلى (٣٥٪)، وهو ما يعكس أثر الهجرة الداخلية والخارجية على حيازة المساكن.

• تتدرج نسبة حيازة المساكن في المحافظات وفقاً للبعد من الرياض لتتراوح ما بين (٥٠-٦٠٪) في كل من حريملاء والخرج والمزاحمية وشقراء، وهو ما يشير إلى اللجوء إلى المناطق المجاورة للرياض للسكن.

• ترتفع حيازة المساكن إلى (٧٠-٨٠٪) في ثادق والزلفى والأفلاج والفاط والمجمعة، ووادي الدواسر وعفيف، والدوادمي، والحريق، وحوطة بني تميم، وهو ما يشجع على دعم برامج التنمية الإقليمية فيها للمساعدة على الاستقرار. تمثل السليل حالة شاذة في حيازة المساكن حيث تبلغ (٥٨٪) رغم بعدها عن الرياض، وهو ما يتطلب دعم هذه المنطقة بنشاطات جاذبة للاستقرار دعماً للنواحي الأمنية، لعدم تفريغ المنطقة، خصوصاً وأنها منطقة عسكرية هامة.

ويقدم سياسة تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين بالمناطق الأمر السامي رقم ٧-ب-١٨٤٦٨ في ١٠/١٢/١٤٢٤ هـ (١٢/٦/٢٠٠٣ م) والمتضمن استراتيجيات تحسين الوضع المعيشي لجميع المواطنين فيما يتعلق

بالإسكان والصحة والتعليم والبنية الأساسية، مثل: الكهرباء والماء والنقل والزراعة والاتصالات، في ظل إطار مكافحة الفقر واستراتيجية تقليص ظاهرة البطالة. إن تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق يعد هدفاً رئيساً وأساساً استراتيجياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما دعا الدولة إلى توفير التجهيزات الأساسية، والخدمات العامة في جميع المناطق؛ للحد من التباين، وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة. إن مستوى التباين محصور في نطاق محدود من الخدمات، وبعض هذه الفجوات لا يمكن سدها بالكامل؛ لعوامل ترتبط بالمقومات والمعطيات التنموية الذاتية للمنطقة وخصائصها، لكن توفير مستوى ملائم من البنى التحتية والخدمات العامة ذات الكفاءة الجيدة والتي تتوافق مع متطلبات المجتمع في الظهير كفيلة بتحسين مستوى المعيشة ورفع كفاءة المواطنين، ودعم برامج تنمية الأقاليم، والحد من الهجرة الداخلية، وبناء مجتمعات مستدامة.

جدول (٤)

عدد المساكن (المشغولة بأسر سعودية) وعدد الأسر والأفراد حسب المحافظة ونوع الحيازة

Housing units (occupied with Saudi household) households and Individuals by governorate and tenure of housing unit

Administrative Area: Al-Riyadh

المنطقة الإدارية : الرياض

Governorate	Tenure of Housing Unit			نوع الحيازة		المحافظة
	الجملة total	أخرى other	مقدم من صاحب العمل Provided by employer	إيجار rented	ملك owned	
Al- riyadh						الرياض
Housing units	463829	3457	30824	211751	217787	عدد السكان
Households	454182	3473	30843	211953	217913	عدد الأسر
Individuals	2801109	19371	181581	1024983	1575174	عدد الأفراد
Addiriyah						الدرعية
Housing units	6808	100	1850	2378	2480	عدد السكان
Households	6808	100	1850	2378	2480	عدد الأسر
Individuals	42218	488	12131	12323	17276	عدد الأفراد
Alkharj						الخرج
Housing units	38430	136	3369	13998	20927	عدد السكان
Households	38430	136	3369	13996	20927	عدد الأسر
Individuals	252433	812	19953	75120	156648	عدد الأفراد
Adduwadimi						الدوامي
Housing units	24020	199	1076	4291	18454	عدد السكان
Households	24020	199	1076	4291	18454	عدد الأسر
Individuals	158369	1178	4783	22407	130001	عدد الأفراد
Almajmaah						المجمعة
Housing units	13678	72	424	3589	9593	عدد السكان
Households	13678	72	424	3589	9593	عدد الأسر
Individuals	90991	497	1353	19191	69950	عدد الأفراد
Alquwayyah						القويعيه
Housing units	15175	79	759	2429	11908	عدد السكان
Households	15175	79	759	2429	11908	عدد الأسر
Individuals	89328	412	3316	11658	73942	عدد الأفراد
Wadi addawasir						وادي الدواسر
Housing units	10789	45	558	2112	8073	عدد السكان
Households	10789	45	558	2112	8073	عدد الأسر
Individuals	74798	260	3180	11676	59582	عدد الأفراد

عدد المساكن (المشغولة بأسر سعودية) وعدد الأسر والأفراد حسب المحافظة ونوع الحيازة

Housing units (occupied with Saudi household) households and Individuals by governorate and tenure of housing unit

Administrative Area: Al-Riyadh

المنطقة الإدارية : الرياض

Governorate	Tenure of Housing Unit			نوع الحيازة		المحافظة
	الجملة total	أخرى other	مقدم من صاحب العمل Provided by employer	إيجار rented	ملك owned	
Alafraj						الأفلاج
Housing units	7999	75	279	1697	5948	عدد السكان
Households	7999	75	279	1697	5948	عدد الأسر
Individuals	50280	408	1400	8858	39614	عدد الأفراد
Azulfi						الزلفي
Housing units	7502	45	263	2149	5044	عدد السكان
Households	7502	45	263	2149	5044	عدد الأسر
Individuals	51559	235	1137	11599	38588	عدد الأفراد
Shagra						شقره
Housing units	4340	8	197	1268	2867	عدد السكان
Households	4340	8	197	1268	2867	عدد الأسر
Individuals	26132	51	746	6409	18926	عدد الأفراد
Hawtat Bani Tamim						حوطة بني تميم
Housing units	4928	55	236	1177	3460	عدد السكان
Households	4928	55	236	1177	3460	عدد الأسر
Individuals	31693	336	1054	5707	24555	عدد الأفراد
Afif						عفيف
Housing units	8551	15	239	2019	6378	عدد السكان
Households	8551	15	239	2019	6378	عدد الأسر
Individuals	60621	60	1319	11561	47681	عدد الأفراد
Assulayyil						السلييل
Housing units	1193	52	413	1241	2415	عدد السكان
Households	1193	52	413	1241	2415	عدد الأسر
Individuals	27888	258	2610	6562	18458	عدد الأفراد
Duruma						ضرمه
Housing units	2219	24	141	512	1542	عدد السكان
Households	2219	24	141	512	1542	عدد الأسر
Individuals	13404	141	441	2703	10119	عدد الأفراد

عدد المساكن (المشغولة بأسر سعودية) وعدد الأسر والأفراد حسب المحافظة ونوع الحيازة

Housing units (occupied with Saudi household) households and Individuals by governorate and tenure of housing unit

Administrative Area: Al-Riyadh

المنطقة الإدارية : الرياض

Governorate	Tenure of housing unit					المحافظة
	الجملة total	أخرى other	مقدم من صاحب العمل Provided by employer	إيجار rented	ملك owned	
Almuzahimiah						المزاحمية
Housing units	3888	21	348	970	2549	عدد السكان
Households	3888	21	348	970	2549	عدد الأسر
Individuals	24796	116	1635	5098	17944	عدد الأفراد
Rumah						رماح
Housing units	3888	19	311	515	1835	عدد السكان
Households	3888	19	311	515	1835	عدد الأسر
Individuals	24796	25	1105	3182	15069	عدد الأفراد
Thadiq						ثادق
Housing units	2009	16	115	446	1430	عدد السكان
Households	2009	16	115	446	1430	عدد الأسر
Individuals	11656	65	410	2237	8953	عدد الأفراد
Huraymila						حريملاء
Housing units	1464	45	213	422	784	عدد السكان
Households	1464	45	213	422	784	عدد الأسر
Individuals	8220	259	825	2211	4925	عدد الأفراد
Alhariq						الحريق
Housing units	1938	12	327	534	1066	عدد السكان
Households	1938	12	327	534	1066	عدد الأسر
Individuals	11292	69	1914	2618	6891	عدد الأفراد
Alghat						الفاط
Housing units	1193	6	87	300	800	عدد السكان
Households	1193	6	87	300	800	عدد الأسر
Individuals	7119	16	287	1455	5351	عدد الأفراد
Total						الجملة
Housing units	625651	4493	42029	253800	325339	عدد السكان
Households	625014	4499	42048	254002	325339	عدد الأسر
Individuals	3853299	25059	241194	1247560	2339478	عدد الأفراد

التخطيط المقرر:

تدل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على وجود تفاوت واضح في التنمية الإقليمية بين محافظات منطقة الرياض، وعدم توازن نتائج جهود التنمية على المستوى المكاني فيها، على الرغم من أن التخطيط الحضري في المملكة بدأ مع نشأة المملكة، وتأثر كثيراً بالنظام الحضري، وبدأت صياغة السياسة الحضرية في المملكة مع إنشاء البلديات وتحديد وظائفها بإصدار نظام البلديات والقرى بالمرسوم الملكي رقم م/٥ في ٢١/٢/١٣٩٧هـ. وشهدت المملكة العربية السعودية بعد صدور هذا النظام تغييرات في هيكل التجمعات السكانية والتخطيط الحضري، وتوزيع الخدمات العامة في المناطق القروية، ونشر شبكات الطرق، وتحديد أنماط استخدام الأرض، وتوزيع التمركز الصناعي في المدن، بشكل يتوافق مع النظام الحضري، وأنيط بوزارة الشؤون البلدية والقروية مسؤولية تخطيط التجهيزات الأساسية، والخدمات والمرافق البلدية وتنفيذها وتشغيلها وصيانتها، والتخطيط العمراني الشامل لجميع مدن المملكة وقراها وهجرها، ومن خلال هذه الوزارة وأجهزتها التنفيذية، وفروعها المنتشرة في أنحاء المملكة تقوم الأمانات الرئيسية والبلديات والمجمعات القروية في المناطق بتقديم الخدمات البلدية التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة المعيشية للسكان بتوفير المرافق العامة والخدمات مثل:

- رخص البناء.
- إنشاء الأسواق، والترخيص للمحلات التجارية.
- بناء شبكات الطرق المحلية والشوارع.
- إنشاء الحدائق والمنتزهات.
- إنشاء المرافق البلدية.

- القيام ببعض الخدمات الاجتماعية.
 - الخدمات في المناطق السياحية.
 - تطبيق المعايير والاشتراطات الفنية للخدمات البلدية.
 - أنشطة صحة البيئة.
 - توفير مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي في بعض المناطق.
- وشملت السياسة الحضرية تخطيط المدن والقرى والبلديات، والمحافظه على الصحة العامة، وصحة البيئة، وتوفير مساحات للمرافق العامة، وإشراك القطاع العام والخاص في التنمية الإقليمية، وتوفير مصادر لتمويل العقار والمشاريع الاستثمارية، وقد واجهت هذه السياسة الحضرية تحديات شكّلها النظام الحضري، تمثلت في:
- اتساع المساحة الجغرافية، وتبعثر المقرات العمرانية، وقلة التجاذب بينها فيما عدا المناطق الحضرية الرئيسية الثلاث.
 - الهجرة المستمرة والمتزايدة إلى المناطق الحضرية الرئيسية، والتي تتركز فيها الفرص الوظيفية، والخدمات، والمرافق العامة، والتجهيزات الأساسية، مما ساعد على توسع المدن والنطاقات العمرانية، وزاد الطلب على الخدمات البلدية ومياه الشرب والصرف الصحي وغيرها من الخدمات، وفراغ مناطق الظهير الجغرافي.
 - عدم الالتزام بالمخططات الحضرية، والتوسع دون تخطيط عمراني، مما أدى إلى تدني نوعية الحياة في المدن، ونقص الخدمات في الأرياف.
 - زيادة الضغط على الخدمات والمرافق البلدية في المراكز الحضرية الرئيسية بمعدل يفوق المخطط له، مما أدى إلى تأخر إمكانية تأمين تلك الخدمات، وعدم كفاية شبكات المياه القائمة، وزيادة الأعباء المالية للإنشاء والتشغيل والصيانة.

• تضاعف الطلب على الخدمات البلدية في القرى (بالرغم من شمول هذه الخدمات لأكثر من خمسة آلاف قرية في المملكة)، مع مشكلة تبعثر المقرات السكانية، وتباعد المسافات بينها، وضعف قوة التجاذب بينها، وهو ما يتطلب زيادة إمكانيات المجمعات القروية؛ لتوصيل الخدمات إلى جميع المقرات السكنية.

• أدت التنمية العمرانية والزراعية والسياحية إلى زيادة نمو الطلب على الخدمات البلدية، وخصوصاً المواصلات والطرق والخدمات العامة.

• الحاجة إلى رفع كفاءة التشغيل والصيانة والمتابعة، ومواجهة الأضرار الناجمة عن السيول والأمطار والكوارث الطبيعية، خاصة للطرق والجسور وخدمات الاتصالات والمياه والصرف الصحي والكهرباء وغيرها.

• مواجهة قضايا الإسكان، خصوصاً مع عدم كفاية موارد صندوق التنمية العقارية لتلبية التوسع في توفير المساكن للمواطنين ذوي الدخل المحدود والضعيف، مع زيادة تكاليف تشييد المساكن.

• محدودية البيانات الإحصائية البلدية التفصيلية عن الطاقة الاستيعابية للمرافق، والخدمات البلدية، والطاقة التشغيلية.

• الحاجة للأخذ بالمستجدات العالمية، وخصوصاً مفهوم النظام التخطيطي (إشراك كافة الأجهزة الحكومية)؛ لتخطيط شامل لتنمية عمرانية شاملة مستدامة للمراكز العمرانية، من خلال نظام إدارة محلية تشارك في التخطيط من أجل مجتمعات مستدامة.

ويشمل مفهوم المجتمعات المستدامة:

١. مقرات سكانية متوازنة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً، قادرة على النمو في الحاضر والمستقبل بمستوى ثابت من التنمية والتطور، دون استنزاف المصادر الطبيعية أو التسبب في أضرار بيئية.

٢. تحوي هذه المقرات السكانية البنية الأساسية المجتمعية، وتتوفر فيها الفرص والإمكانيات التي يحتاجها السكان، والتي تشعرهم بالانتماء والالتزام بالعمل على رفاهية مجتمعهم والاستمرار في بيئتهم.

٣. أن تكون لديها القدرة والفعالية الاقتصادية التي تؤمن الاحتياجات الإسكانية للسكان وفقاً لفتاتهم وقدراتهم الشرائية.

٤. أن تكون بيئات تتوفر فيها فرص تحقيق طموحات الشباب وكبار السن.

٥. أن تكون مجتمعات لديها المقدرة على التلائم البيئي والأيكولوجي.

٦. أن تكون مجتمعات تحمي البيئة، وتحافظ على الطبيعة بطرق تتواءم مع احتياجات المستقبل بقدر مساوٍ مع احتياجات الحاضر^(١).

وشكل النظام الحضري أساساً للتخطيط المقرر لصناعة السياسات الحضرية لتوزيع الخدمات والتخطيط الحضري- (على الرغم من العوائق البيئية التي تم توضيحها)؛ من أجل إحداث تنمية إقليمية، ومن خلال متابعة التخطيط الحضري في المملكة يتبين أنه يمزج سياسات متنوعة للتخطيط؛ لتحقيق تنمية إقليمية مستدامة وهي:

أولاً: طريقة الحل المحسن للمشكلة:

ثانياً: التخطيط ذو الهدف المعياري الموجه.

ثالثاً: تعديل الاتجاه المحدد.

رابعاً: البحث عن فرص استثمارية.

(١)المنديل، فائق جمعة، ٢٠٠٨م، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، المؤتمر الإقليمي (المبادرات والإبداع الترموي في المدينة العربية) المملكة الأردنية، عمان.

خامساً: استخدام النظام التخطيطي (بإشراك كافة الأجهزة الحكومية)؛ لتخطيط شامل لتنمية عمرانية شاملة مستدامة للمراكز العمرانية، عبر إدارة محلية تشارك في التخطيط من أجل مجتمعات مستدامة، عبر المخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض، والذي يقوم على توزيع الخدمات في المنطقة، ودعم مراكز النمو الوطنية والإقليمية بشكل يتناسب مع إمكانيات واحتياجات كل جزء من منطقة الرياض.

سادساً: دعم بناء أقطاب نمو وطنية وإقليمية، تعتمد على مواردها المحلية، من أجل استمرار واستدامة التنمية. ويدرك المخططون للاستراتيجية العمرانية السعودية أن التخطيط المقرر لتنمية إقليمية شاملة يقوم على:

- الاستغلال الأمثل للتجهيزات الأساسية وشبكة المرافق في المناطق الحضرية.
- الاستفادة من المقومات الاقتصادية، والمزايا النسبية لمدن وعواصم المحافظات في دعم التنمية الإقليمية.
- تعزيز التوازن في التوزيع الجغرافي للخدمات المركزية مثل: الجامعات وفروعها، والخدمات الصحية والمتخصصة، ومراكز التأهيل والتدريب المهني

- تدعيم مراكز النمو كنقاط لتركز الخدمات والاستثمارات على امتداد محاور التنمية العمرانية.
- توجيه جهود حكومية؛ لتنمية المناطق ذات الموارد المحدودة والكثافة السكانية المنخفضة مثل: منطقة الربع الخالي وما حولها.
- تعزيز التكامل بين المناطق الريفية والحضرية من خلال التوسع في برامج المجمعات القروية، والتنمية الريفية الشاملة.
- تنمية السياحة كمصدر أساسي جديد للدخل الوطني، بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية لمناطق الإمكانيات السياحية.
- حماية البيئة من خلال أخذ الأبعاد البيئية في التنمية. ومما سبق يتبين أن التخطيط المقرر يتضمن توطین خدمة عامة جديدة في الأقاليم، تستند إلى إمكانيات كل إقليم بالاستفادة من البنى التحتية المتوفرة فيه، مع دعم حكومي من قبل جهات عديدة حكومية وغير حكومية، كل هذا يؤدي إلى تعزيز التوازن الجغرافي في التنمية (انظر: شكل ١٠)، وهذه الجهود هي مدخلات تؤدي إلى مخرجات تساعد على الاستقرار والتنمية المستدامة، وإيجاد مجتمعات مستدامة تتمثل في:
 - التوسع في التوظيف في الأقاليم سواء في داخل المشاريع والخدمات أو في خارجها من النشاطات المساندة لها.
 - زيادة فرص التدريب للموارد البشرية في الأقاليم.
 - كما أن توطین خدمات جديدة أو مشاريع تنموية يعمل على جذب رؤوس الأموال.
 - توطین الخدمات الجديدة ينتج عنه التوسع في نمو سوق صناعة الخدمات، وخدمات السوق.
 - إحداث تنمية الاقتصادية الخارجية للإنتاج، وتنمية الصناعات

المساندة.

العلاقات الداخلية لمؤسسات التعليم العالي:

يعود تاريخ نشأة كليات البنات في المملكة العربية السعودية إلى عام ١٩٧٠م، بعد عشرين سنة من بدء التعليم عام ١٩٥١م وهو تاريخ بدء تعليم البنين، وبعد عشر سنوات من بدء تعليم الفتيات (عام ١٩٦٠ م)، وبعد:

- تزايد عدد الخريجات من الثانوية مما تطلب توفير فرص تعليم عالٍ لهن.

- زيادة عدد المدارس الذي تطلب إعداد كوادر بشرية سعودية مؤهلة.
- توفر فرص عمل للكوادر البشرية تتزايد مع التوسع في خدمات التعليم، ونشر المدارس في المحافظات.

وهو ما دعا إلى التوسع في توفير خدمات التعليم العالي، وكان التوجه فيه لتوفير فرص تعليم عالٍ خاص للفتيات؛ لإعداد كوادر سعودية مؤهلة من المعلمات، وتوفير فرص تعليم؛ لمواجهة تزايد عدد الخريجات من الثانوية العامة، كما دعت الحاجة إلى توفير فرص عمل الخريجين بسعودة الوظائف التعليمية، وواجهت عملية سعودة الوظائف في قطاع التعليم في المحافظات مشكلة تسرب المعلمات من المحافظات بعد التعيين، وكثرة طلبات النقل للعواصم، وهو ما أدى إلى افتتاح معاهد معلمات في المناطق والمحافظات؛ لسد حاجة التعليم من أبناء المناطق، وقد ساهم ذلك في سد حاجة التعليم العام، وفي عام ١٤٠٨هـ بدأ في منطقة الرياض التوسع جغرافياً في توزيع الكليات في المحافظات.

نشر وتوزيع خدمات التعليم العالي للفتاة في منطقة الرياض

بلغت كليات البنات في منطقة الرياض خارج مدينة الرياض ١٨ كلية (حتى عام ١٤٢٩هـ)، تتوزع في ١٤ محافظة، تمثل ٧٣٪ من عدد المحافظات

التابعة للرياض، مما يشير إلى توسع الانتشار لخدمات التعليم العالي، وتضم ٢٠٦٦٩ طالبة، و٧٦٧ عضو هيئة تعليمية و٢٣ طالبة دراسات عليا، يمثلون ٥٠٪ من عدد الطالبات في كليات البنات في منطقة الرياض، وقد أنشئت هذه الكليات تبعاً، بهدف تحقيق تنمية إقليمية شاملة للمحافظات التابعة لمنطقة الرياض رغم كل المعوقات البيئية الطبيعية وغير الطبيعية التي شكلت صعوبات للكليات، وأدى إلى نقص الكوادر البشرية والإمكانات المادية والمباني، وكان الهدف الأساسي من إنشاء الكليات:

- نشر التعليم العالي للفتاة في منطقة الرياض؛ للمساهمة في التنمية الإقليمية والبشرية، والمساعدة على نمو مراكز النمو داخل محاور التنمية.
- الحد من الهجرة الداخلية من المحافظات التابعة لمحافظة الرياض جعلها بيئة جاذبة للسكان، وذلك بتوزيع ٧٥٪ من الكليات خارج مدينة الرياض.

- المساهمة في التنمية الإقليمية الشاملة بتوفير خدمات التعليم العالي في المحافظات، وهي خدمة تساعد في صناعة الأفراد.
- ساعدت على نمو مراكز التنمية المحلية، وجعلت منها مجتمعات مستدامة.

- سد حاجة المناطق والمحافظات التابعة من الكوادر البشرية المتخصصة في المجالات التربوية والتعليمية، وسد حاجة سوق العمل. ومن خلال تتبع نشأة الكليات في المحافظات يتبين أن نشر وتوزيع الكليات مرّ بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى من عام ١٤٠٧-١٤١٤هـ:

تمّ نشر الكليات في مواقع متوسطة البعد عن مدينة الرياض وعن المناطق النائية في محافظة الرياض؛ لتخدم المناطق التي يتعذر التردد يومياً

بينها وبين مركز محافظة الرياض لتلقي الخدمات التعليمية الجامعية، وكانت البداية بإنشاء كلية المجمع، وبعد نجاح التجربة، تم إنشاء كلية في شقراء عام ١٤١٠هـ، ثم ساجر وحوطة بني تميم والقوية. ويتراوح عدد الطالبات في هذه المحافظات بين ٦٠٠-٢٠٠٠ طالبة

المرحلة الثانية ١٤١٥-١٤٢١هـ:

تمّ إنشاء الكليات في المحافظات الزراعية والمناطق التي يرتفع فيها عدد السكان، سواء القريبة من الرياض العاصمة، مثل: الخرج، أو البعيدة، مثل: الدوادمي، ووادي الدواسر، والدلم والأفلاج، والزلفي، وقد أنشئت أكثر من كلية في بعض المحافظات؛ لكثرة عدد الطالبات ومتطلبات المحافظة، مثل: الخرج والدوادمي، وتتراوح عدد الطالبات بين ١٠٠٠-٣٠٠٠ طالبة.

المرحلة الثالثة ١٤٢٢-١٤٢٣هـ:

نظراً لنجاح عملية توزيع الخدمات التعليمية، تمّ نشر الكليات في المحافظات القريبة من الرياض والمناطق النائية، مثل: حريملاء، عفيف، حوطة سدير، المزاحمية، ضرماء؛ لتنمية تلك المحافظات رغم قلة عدد الطالبات، حيث يتراوح عدد الطالبات الملتحقات بالكليات ما بين ٣٠٠-١٠٠٠ طالبة، ومن المخطط له نشر هذه الخدمة في مناطق أوسع، مع تنويع مجالات التعليم الجامعي؛ للمساهمة في بناء الأفراد.

الإشراف والإدارة:

كانت كليات البنات تحت إدارة مستقلة خاصة بتعليم البنات وهي: الرئاسة العامة لتعليم البنات، التي خصصت وكالة خاصة لكليات البنات للإشراف على كليات البنات، وانقسم التعليم العالي للفتاة إلى فرعين:

- كليات جامعية تشرف عليها وكالة كليات البنات، تخرّج كوادر

الموافقة السامية على تكوين هيئة للجودة ذات استقلال مالي وإداري اعتماداً على دعم وإشراف المجلس الأعلى للتعليم عاملاً مساعداً على التوسع في توفير خدمات التعليم العالي، حيث يضمن الارتقاء بجودة التعليم العالي العام والخاص، ويضمن الوضوح والشفافية وتوفير معايير مقننة للأداء والتقييم.

أثر نشر مؤسسات التعليم العالي في المحافظات:

وتُعدّ اليوم سياسة نشر خدمة التعليم العالي أحد وسائل التنمية الإقليمية، خصوصاً مع تزايد عدد الحاصلات على الثانوية أو ما يعادلها في منطقة الرياض، حيث بلغ عددهن في عام ١٤٢٥هـ (٣٢١٥٠٠ نسمة) يتركز ٧٨٪ منهن في مدينة الرياض، وهذا يتفق مع توزيع السكان، ويوضح الشكل (١١) توزيع نسبة الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها في محافظات منطقة الرياض ما عدا الرياض. ومن الشكل يتبين:

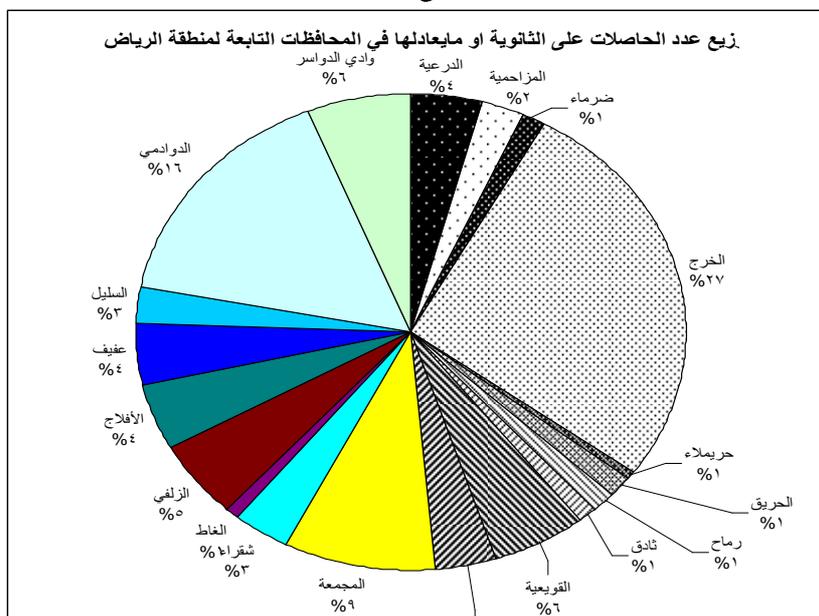
- تركز الحاصلات على الثانوية العامة أو ما يعادلها خارج مدينة الرياض في محافظة الخرج التي تستحوذ على ٢٧٪.
- تليها الدوادمي، والمجمعة، والزلفي، ووادي الدواسر والدرعية.
- تفوق نسبة عدد الفتيات الحاصلات على الثانوية أو ما يعادلها في الدوادمي عن نسبة الذكور.

ومنه يمكن تقسيم المحافظات إلى:

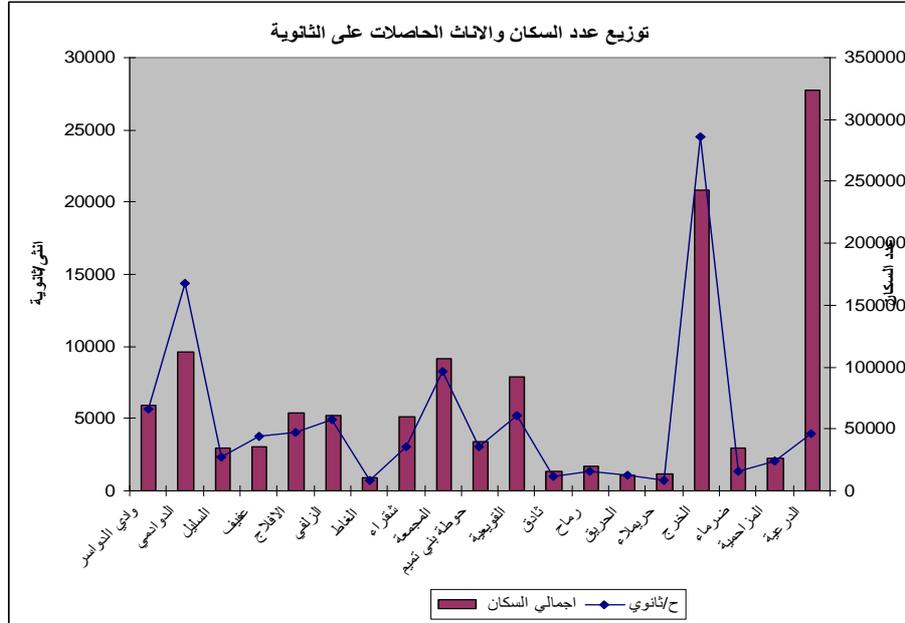
- المرتبة الأولى محافظة الخرج التي يتركز ٢٧٪ من الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها فيها، وهذا يؤيد كون محافظة الخرج من مراكز التنمية الإقليمية.
- المرتبة الثانية محافظة الدوادمي والمجمعة، حيث تضم ١٦٪، ٦٪ من الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها على التوالي.

• المرتبة الثالثة القويعية، ووادي الدواسر، والزلفي، والتي تتراوح بين ٦٪، ٥٪ من الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها. وبمقارنة الشكل (١٢) و(١٣) و(١٤) يتبين أن هناك علاقة ارتباط بين توزيع خدمات التعليم العالي (الكليات) وعدد السكان، وعدد الطالبات في كليات المحافظات، وعدد الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها، ولذلك اضطر إلى توفير أكثر من كلية في محافظة الخرج وكذلك الدوادمي. وهذا التوزيع لخدمات التعليم العالي ساعد على تطوير المدن المتوسطة والصغيرة ومهامها، مما مكنها من أن تصبح مراكز نمو، كما تمّ من خلالها تسريع عملية التنمية، وخفف من نسبة التفاوت بين المناطق، والحد من الهجرة.

شكل (١٢)

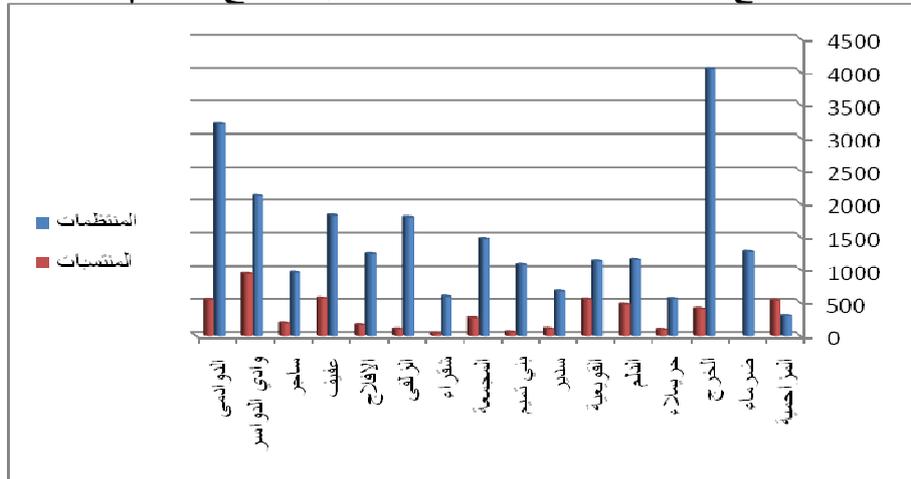


شكل (١٣)



شكل (١٤)

توزيع عدد طالبات كليات المحافظات وفقاً لنوع النظام



المصدر من إعداد الباحثة

الجودة واختيار الموقع:

مما سبق يتبين أن توزيع خدمات التعليم العالي في المحافظات تأثر بالتكاليف المادية والاجتماعية، وبالرغم من ذلك بلغ مستوى مأمولاً، ويمكن التوسع فيه بعد تطوير الإدارة والإشراف، حيث إن تحقيق الجودة أصبح مرتبطاً بالأداء (الذي تم تأطيره بمعايير مقننة (الجودة)، وأصبح قياسه سهلاً بقياس ملائمة العملية التعليمية مع الهدف، وملائمة الهدف نفسه)، وكان لتوفير هذه الخدمة أثره على إحداث تنمية إقليمية، وتنمية حضرية متوازنة مستدامة تتمثل في:

١. تنمية متوازنة وفقاً لاعتبارات التخطيط الإقليمي، حيث أدت إلى:

- تنمية التجمعات السكانية الرئيسية والثانوية.
- الحد من الهجرة الداخلية من خلال جذب استثمارات جديدة.
- تنمية التجمعات العمرانية، وهي بذلك هيأت فرص تنمية مجتمعات مستدامة.

● عملت على حماية الأراضي الزراعية، والحرف التقليدية، والمناطق البيئية الحساسة، وذلك بربط السكان ببيئاتهم الطبيعية في المحافظات.

٢- تنمية متوازنة وفقاً لاعتبارات التخطيط الحضري، عن طريق توجيه

التنمية المكانية في إطار المناطق الحضرية:

- تطوير هيكلية استعمال الأراضي الحضرية بما يحقق تنوع القاعدة الاقتصادية، وتلبية احتياجات المرحلة القادمة.
- تطوير شبكات المواصلات؛ لإيجاد كفاءة عالية في مدن عواصم المحافظات.
- تخفيف العبء على المدن الكبرى.

المراجع:

١. أحمد، حسن عبد العزيز، (١٤٢٦ هـ): الجغرافيا التطبيقية قضايا وتطبيقات مختارة، مكتبة الرشد.
٢. الحماد، محمد عبد الله: "نمو المدن السعودية بين النظرية والتطبيق" ندوة المدن السعودية.
٣. الشويخات، حبيب بن مهدي، ٢٠٠٦م: التخطيط الحضري والمجالس البلدية: نحو مدن مستدامة، ورقة عمل لمؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحرين للمؤتمرات.
٤. صادق، عبد الفتاح (٢٠٠٧): التخطيط الإقليمي وتطبيقاته الجغرافية، دار المعرفة للتنمية البشرية.
٥. الجمعية الجغرافية السعودية: الندوة الجغرافية الرابعة والخامسة ١٩٩٤م، والسادسة ١٩٩٩م، والتاسعة بالرياض (الجغرافيا والتطبيقات الحديثة).
٦. الريدي، محمد بن صالح (٢٠٠٥م) دراسات في سكان المملكة العربية السعودية، مصادر المعلومات والبيانات السكانية، الرياض.
٧. مصيلحي، فتحي محمد (١٩٨٤م)، الجغرافيا البشرية المعاصرة، دار الإصلاح، الدمام.
٨. مصيلحي، فتحي محمد (٢٠٠٠م)، جغرافية المدن (الإطار النظري وتطبيقات عربية)، القاهرة.
٩. مصيلحي، فتحي محمد (٢٠٠٣م)، التخطيط الإقليمي الإطار النظري وتطبيقات عربية، ط٢، القاهرة.
١٠. مشخص، محمد عبد الحميد، دور خطط التنمية في معالجة قضايا التوازن الإقليمي في المملكة العربية السعودية، دراسة تقييمية لتجربة

- التنمية الإقليمية مابين عامي ١٣٩٠ - ١٤١٥ هـ وفي مؤتمر العمل البلدي الأول - ٢٠٠٦.
١١. الملتقى الوطني الثاني لنظم المعلومات الجغرافية بالمملكة العربية السعودية ٢٠٠٧م.
١٢. المنديل، فائق جمعة، ٢٠٠٨م، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، المؤتمر الإقليمي (المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية) المملكة الأردنية، عمان.
١٣. عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود (١٤٠٧هـ)، ندوة المدن السعودية انتشارها وتركيبها الداخلي، الرياض.
١٤. العريشي: علي بن محمد شينان، نحو استراتيجية تنموية، دور المدن الصغيرة في التخطيط.
١٥. العريشي على بن محمد شينان، (١٤٢٤هـ). تطوير وتنمية القرى والهجر في المملكة العربية السعودية. بحث مقدم لمقام إمارة منطقة جازان.
١٦. جامعة الملك سعود بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية بالرياض، كلية العلوم الإدارية، (١٩٨٧م)، ندوة "استراتيجية وبرامج التنمية الإقليمية والريفية في المملكة العربية السعودية".
١٧. الرئاسة العامة لتعليم البنات، الوكالة المساعدة للتخطيط والتطوير: ١٤١٩هـ، مسيرة تعليم البنات بالأرقام خلال تسعة وثلاثين عاماً ١٣٨٠هـ - ١٤١٩هـ.
١٨. منظمة المدن العربية المنعقد في دبي ١٩٩٤م، المؤتمر العاشر.
١٩. الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤١٣-١٤٢٩هـ)، مجموع الأعداد، الرياض.

التوزيع المتوازن لمؤسسات التعليم العالي البنات في منطقة الرياض ٢٤٧

٢٠. وزارة البلديات والشؤون القروية، ١٩٨٦م، المؤتمر الثاني للبلديات والمجتمعات القروية.
٢١. وزارة التعليم العالي، جامعة الملك سعود " أطلس منطقة الرياض " كلية الآداب قسم الجغرافيا.
٢٢. وزارة التعليم العالي: التعليم العالي في المملكة العربية السعودية - تقرير موجز، ١٤٢٦هـ
٢٣. وزارة التخطيط، خطة التنمية الأولى (١٣٩٠-١٣٩٥هـ)
٢٤. وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ)
٢٥. وزارة التخطيط، خطة التنمية الثامنة (١٤٢٥هـ-١٤٣٠هـ)
٢٦. وزارة المالية، مصلحة الإحصاءات العامة: أطلس السكان والمساكن، النتائج الأولية للتعداد العام.
٢٧. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاءات العامة، نتائج تعداد عام ٢٠٠٥م للسكان والمساكن في الرياض (١٤٢٥_٢٠٠٤م).

المراجع الأجنبية:

١. Friemaman, T. W Geography and Planning Londo, ١٩٨٦, p١٢
٢. Mayer , H. M. (١٩٨٢). "Geography in city and Regional Planning "in Frazier ,j. w ,p٢٧
٣. Wheeler, Keith, and Waites ,Bryan. (١٩٧٦)"Environmental Geography" Hart-Davis Educational Limited
٤. Waddell Paul, Daniel J, ٢٠٠١" UrbanSim: Modeling Urban Development for Land Use, Transportation and Environmental Planning" University of Washington.

مواقع الانترنت:

١. <http://www.mlae.kokoom>
٢. <http://www.momra.gov.sa>
٣. <http://www.arriyadhmap.com/default.asp>

